الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم :علوم التسيير

الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة: مؤسسة التسيير السياحي بسكرة

E.G.T BISKRA

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: فحص محاسبي

إعداد الطالبة:
- رحيمة العيفة

الأستاذ المشرف:
- محمد نجيب دبابش

رقم التسجيل:	...../Master-GE/AUDIT/2017
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي:2016-2017

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أول الشكر وآخره أتقدم به إلى المنعم الباري عز وجل (الله) سبحانه وتعالى، الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

وأتوجه بخالص شكري وتقديري وعظيم امتناني إلى الأستاذ الفاضل " محمد نجيب دبابش، لما أبداه من حسن رعاية ورحابة صدر وروح علمية مخلصة، وما قدمه لي من توجيهات ونصائح سديدة وملاحظات قيمة ومستمرة...فدعائي له بالخير والعافية.

ولا يفوتني أن أرفع خالص شكري، وعظيم امتناني، إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملها عناء القراءة، والمساهمة في تصويب الخلل، وتقويم العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات، إلى أغلي إنسانة في الوجود أمي الحبيبة نور حياتي.

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من عمل بكد بغية إتمام هذا العمل إلى كل الأصدقاء والزملاء

إلى كل أساتذة كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير خاصة من عمل على مساعدتي على إتمام هذا العمل ولو بكلمة تشجيع.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية وذلك لاتسام الوقت الحاضر بالتغيير واحتداد المنافسة مما دفع بالمؤسسة الاقتصادية التماشي مع هذه التطورات من أجل الاستمرار والمثابرة على تعظيم قيمتها والمحافظة على حصتها السوقية. ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق ما يسمى بنظام المعلومات الذي يساهم بشكل كبير في تأدية ذلك.

ومن أهم أجزاء هذا الأخير نظام المعلومات المحاسبي الذي يتقصى كيفية دعم الإدارة للقيام بوظائفها المختلفة من خلال جمع البيانات اللازمة ومن ثم معالجتها للتحصل على معلومات محاسبية ذات نفع لمستخدميها، وكلما توفرت هذه المعلومات على مجموعة أكبر من الخصائص كانت ذات جودة وفائدة أكثر.

ونجد من أهم الوظائف التي على إدارة المؤسسة توخي الحذر حيالها هي عملية اتخاذ القرارات، لما لها من تأثير كبير على مصير المؤسسة خاصة القرارات المالية لاعتبارها قرارات إستراتيجية ومن أهمها قرارات الاستثمار والتمويل التي تتميز بالاقتران والاختلاط فيما بينها محرزة مسعى الوظيفة المالية المتجسد في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

ولكي تتمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات مالية سديدة بشأن عملية انتقاء أفضل البدائل الاستثمارية وسبل تمويلها، لابد لها من الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي تتميز بالجودة حتى تبلغ غايتها.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، المعلومات المحاسبية،اتخاذ القرار، قرار الاستثمار، قرار التمويل القوائم المالية.

Abstract

This study aims to highlight the role played by the accounting information system in making financial decisions, given the change and intense competition characterizing nowadays. This motivated the economic enterprise to be in line with these developments in order to continue and persevere on optimizing their value and to maintain their market share. This can only be attained through what is called “data system” helping significantly to achieve that purpose.

The accounting data system is one of the most important parts of the above said data system it examines how to support the administration to fulfil its different functions; by gathering the necessary data, then to treat them in order to get useful accounting information to its users. The more these information contain a larger group of features the more it shall be of a better quality and utility.

Among the most important functions that the administration of the enterprise has be careful about is the decision making process, given the considerable effect it has on the destiny of the enterprise; especially financial decisions, as they are considered to be strategic decisions, notably: investment and financing decisions that are characterized by combination and mixture between them, therefore achieving the attempt of the financial function reflected in the optimization of the market value of the enterprise.

In order for the enterprise to make accurate financial decisions relating to the best selection process of investment alternatives and the way of their financing, it shall have to rely on accounting information characterized by quality to achieve its purpose.

Key words: Data system - accounting information - decision making - investment decision - financing decision - financial lists.

قائمة الاختصارات والرموز

الرموز أو الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
TRC	**Taux de rendement comptable**	**معدل العائد المحاسبي**
VAN	**Valeur actuelle nette**	**القيمة الحالية الصافية**
DR	**Délai de récupération**	**فترة الاسترداد**
TRI	**Taux de rendement interne**	**معدل العائد الداخلي**
IP	**Indice de profitabilité**	**مؤشر الربحية**

فهرس المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة الاختصارات والرموز	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي	29-1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	3
المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية	3
المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية	7
المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية	13
المطلب الرابع: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	15
المبحث الثاني: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي	21
المطلب الأول: مبادئ نظام المعلومات المحاسبي	21
المطلب الثاني: مقومات نظام المعلومات المحاسبي	24
المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي	26
المطلب الرابع: مخرجات نظام المعلومات المحاسبية	28
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية	70-31
تمهيد	32

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات المالية	33
المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرارات	33
المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار	36
المطلب الثالث: التقارير المالية	39
المبحث الثاني: القرارات المالية	44
المطلب الأول: قرار الاستثمار	44
المطلب الثاني: القرار التمويلي	52
المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية	56
المطلب الأول: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات	56
المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	58
المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرار التمويل	61
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة E.G.T BISKRA	89-70
تمهيد	72
المبحث الأول: التعريف بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة E.G.T BISKRA	73
المطلب الأول: إنشاء المؤسسة	73
المطلب الثاني: الاستقلال المالي وتغير الوضع ورأس المال الاجتماعي	73
المطلب الثالث: عمل المؤسسة وهيكلها الإداري	74
المبحث الثاني: اعتماد المؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	79
المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية في المؤسسة محل الدراسة	79
المطلب الثاني: اتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي	82
خلاصة الفصل الثالث	89
خاتمة	90

قائمة المراجع	94
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم	الجداول	الصفحة
01	قدرات الاستقبال في المؤسسة	77
02	مساحة كل وحدة وقيمتها بالدينار	78
03	توزيع العمال في المؤسسة	78
04	تطور الخزينة، رقم الأعمال والتدفق النقدي	82
05	النسب المالية	82
06	النتائج المحاسبية	83
07	القيمة الحالية الصافية (VAN)، معدل العائد الداخلي (TRI)، مؤشر الربحية (IP)	84

قائمة الأشكال

رقم	الأشكال	الصفحة
01	المدخلات التتابعية	17
02	عناصر اتخاذ القرار	35
03	الإدراك للمستثمر	36
04	الهيكل الإداري للمؤسسة	76

مقدمة

في ظل ما تتميز به البيئة الصناعية الحديثة من تزايد في وتيرة التطور التكنولوجي، وما له من أثر واضح في سرعة تقادم أساليب الإنتاج المتوفرة ليحل محلها أساليب أكثر فعالية وتطورا قائما على المعرفة والبحث العلمي، وذلك نتيجة لتبني اقتصاد المعرفة بالإضافة إلى اشتداد المنافسة العالمية، مما أجبر المؤسسة الاقتصادية إلى مسايرة هذا التطور السريع من أجل البقاء.

لذا تهدف أي مؤسسة إلى بلوغ وضعية معينة بهدف تعظيم قيمتها السوقية، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر على المعلومات الكافية لاتخاذ القرار، وهذا الأخير يُؤثر ويتأثر بالظروف والبيئة التي تتواجد بها المؤسسة، كما أنه يعتبر المحور الرئيسي لأي إدارة.

إضافة إلى ذلك هو عملية معقدة تفرض على المؤسسة تصميم نظام معلومات محاسبي فعال، يعد بمثابة نظام مفتوح يتفاعل مع المحيط الخارجي للمؤسسة ويسعى إلى جمع أكبر كمية من البيانات، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صور مالية ذات أهمية للمؤسسة، يقوم بمعالجتها للحصول على معلومات تتميز بالدقة والملائمة، ويتم الاعتماد على هذه المعلومات المفرزة في اتخاذ قرارات دقيقة وسليمة.

وهنا يتجلى اتخاذ القرار في عملية التفكير لاختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتوفرة، لكي يتماشى مع وضعية المؤسسة، وأيضا الأهداف التي تصبو إليها، إضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر في متخذ القرار مهارات وقدرات معينة يمكن اكتسابها عن طريق الخبرة والتكوين.

فنجد من أهم القرارات القرار المالي الذي يحتوي على القرار الاستثماري، وهو من أهم وأصعب القرارات التي تتخذها الإدارة، فما ينتج عنه من استثمارات تعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، أما قرار التمويل فهو من أهم أسباب نجاح القرار الاستثماري.

أما نظام المعلومات المحاسبي يعتبر أداة هامة لتوفير المعلومات اللازمة لترشيد قرارات الإدارة. وهذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

الإشكالية:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

وللإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بنظام المعلومات المحاسبي؟
- هل يؤثر نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

- هل يمكن أن يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة؟
- هل تعتمد مؤسسة التسيير السياحي بسكرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية التي تم طرحها، وما اندرج ضِمنها من أسئلة فرعية، التي أدت بنا إلى طرح مجموعة من الفرضيات، كانت إجابتها كما يلي:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة.
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار.
- تعتمد مؤسسة التسيير السياحي بسكرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية.
- يدعم نظام المعلومات المحاسبي عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع إلى جذب الانتباه من قبل مستخدمي المحاسبة، وتسليط الضوء على أهمية ودور نظام المعلومات المحاسبي، الذي يعتبر من أهم أسس المحاسبة، بالإضافة إلى عمله على تصويب القرارات خاصة المالية منها ومساهمتها الفعالة في تسهيل عملية اتخاذ القرارات على الأطراف المعنية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تحتويه من أسئلة فرعية، واختبار مدى صحة الفرضيات، فمن الناحية النظرية نهدف إلى التعريف بنظام المعلومات المحاسبي، وبيان أسسه، بالإضافة إلى ماهية القرارات المالية وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذها.

أما الجانب التطبيقي فنهدف إلى التوصل إلى أي مدى يمكن لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة أن تعتمد في عملية اتخاذ القرار المالي على نظام المعلومات المحاسبي.

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتناسب مع استعراض ووصف نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى التعرف على أسسه في المؤسسة الاقتصادية، وقد ساعدنا في ذلك مجموعه من الكتب والمراجع والوثائق التي تخدم الموضوع، كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على المقابلة ودراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة التي ساعدتنا على إتمام الدراسة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للقيام بدراسة مالية يُعتمد عليها لاتخاذ قرارات مالية رشيدة.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع لأنه يخدم مجال التخصص.
- ضرورة استخدام نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- تسليط الضوء على مدى أهمية وفوائد نظام المعلومات المحاسبي، لتسهيل عملية اتخاذ القرارات المالية بالنسبة للمسير الجزائري.

الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية محط اهتمام الكثير من الباحثين والدراسات حيث تم تناوله من عدة زوايا مختلفة، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

أحمد عبد الهادي الشبير: بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"، مذكرة ماجستير، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في شركات المساهمة العامة في فلسطين.

بينما تطرقنا في الدراسة إلى دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المالية بصفة خاصة، وكيف تساهم في ترشيد كل من القرار الاستثماري والتمويلي.

منذر يحيى الداية: بعنوان "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية"، مذكرة ماجستير 2009.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر استخدام نظام المعلومات المحاسبي على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، كذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى معرفة المعوقات ومشاكل استخدام نظام المعلومات المحاسبي في هذه الشركات.

بينما تطرقنا في الدراسة إلى كيفية القيام بمعايير الجدوى لتقييم المشاريع الاستثمارية اعتمادا على القوائم المالية التي يقدمها لنا نظام المعلومات المحاسبي، وكذلك أثر هذا الأخير على جودة المعلومات المحاسبية المتحصل عليها.

نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي: بعنوان "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي"، مذكرة ماجستير، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، وتحديد مدى استخدام الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، والمعوقات التي تحد من مثل هذا الاستخدام، والتعرف على طرق تقييم قرارات الإنفاق الرأسمالي لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

أما دراساتنا فنرى أنها كانت أشمل لاحتوائها على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية، وذلك من خلال الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ القرارات المالية، حتى تعمل على ترشيد وتصويب هذه القرارات.

إسماعيل مناصرية: بعنوان "أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات"، دراسة استكشافية، 2013.

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظام المعلومات المحاسبي وبيان طبيعة علاقته باتخاذ القرارات، وتم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في الملائمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة.

في حين تناولنا في دراستنا كافة خصائص المعلومات المحاسبية وقدرتها على المساهمة في إعطاء مخرجات ذات جودة لتساعد في عملية اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حمل الفصل الأول عنوان مفاهيم الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي وتم التعرف على مفهومه، وأساسياته.

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان اتخاذ القرارات المالية من خلال التطرق فيه إلى ماهية قراري الاستثمار والتمويل وعلاقة نظام المعلومات المحاسبي بهما.

والفصل الثالث كان بعنوان استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة E.G.T BISKR، تم التعرض فيه إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، أما الخطوة الموالية فكان محتواها اعتماد المؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد:

لقد صاحب التقدم الهائل والمتسارع بوتيرة كبيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التطور الملحوظ في كثير من المجالات، لاسيما حركة المعلومات لتتجاوز بذلك كل الحواجز خاصة الجغرافية منها. حيث أصبحت الاقتصاديات المتطورة صناعيا تتبنى وتعتمد على هذا التطور الهائل، حتى غدا هذا الاعتماد عنوانا لارتباط وثيق بين الجودة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يعد من أبرز سمات الجودة.

ومن أهم التطور الحاصل هو ظهور نظام المعلومات، الذي عمل على إعادة هيكلة وتنظيم المعلومات التي تنسب إلى القائمة العلمية. حيث يعتبر نظام المعلومات مجموعة من الأجزاء تُأثر وتتأثر ببعضها البعض أي وجود علاقة تبادلية تربط فيما بينها، ومن الضروري أن تتميز بيئة نظام المعلومات بالتعاون والعمل الجاد بين مكوناته.

ومن أبرز الأنظمة المعلوماتية التي تعتمدها المؤسسة في إدارة أعمالها نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص في مجمل العمليات المحاسبية التي تجري حسب القواعد ومعالجتها للوصول إلى معلومات محاسبية ذات فائدة للإدارة.

بالإضافة إلى ذلك يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى حماية الخطة المالية من عدم وقوعها في انزلاقات تغير مسارها تحُول دون الوصول إلى أهدافها. ولولا ذلك لاستحال على الإداريين أن يجدوا مسعاهم وسط حقول من البيانات المتراكمة المنهمرة من منبع واحد، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

كلما كانت كمية المعلومات المجمعة كافية ومناسبة ساهم ذلك في تيسير عمل الإدارة، وأي تقصير أثناء عملية الجمع سيؤدي إلى عرقلة عملها وإحداث خلل في نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية

سنتناول مفهوم البيانات، المعلومات والمعرفة قبل أن نأتي على مفهوم المعلومات المحاسبية

1- مفهوم البيانات والمعلومات والمعرفة:

- البيانات:

"البيانات مجموعة حقائق غير منظمة قد تكون في شكل أرقام أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر في سلوك من يستقبلها".[1]

"تعتبر البيانات جمع بيان، وهي تمثيل رمزي للحقائق تصف الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء أو الأفكار أو مزيج منها".[2]

- المعلومات:

هي "بيانات يتم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستقبلها، بحيث يكون لها قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، أو في القرارات التي يتم اتخاذها".[3]

هي "عبارة عن مجموعة البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات والمعتقدات التي تشكل خبرة ومعرفة محسوسة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين".

- المعرفة:

هي "عبارة عن مجموعة من المعلومات الموجهة والمختبرة والتي تخدم موضوع معين تمت معالجتها وإثباتها وتعميمها وترقيتها بحيث نحصل من تراكمية هذه المعلومات وخصوصيتها على معرفة متخصصة في موضوع معين، ومنها ظهرت النظم المبنية على قواعد المعرفة".[4]

---

[1] محمد عبد العليم صابر، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 36.

[2] حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 166.

[3] عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 162.

[4] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 24.

هي "حصيلة الامتزاج أو خليط من التجارب والقيم والمعلومات والخبرة والحكمة البشرية، وأنها من أهم الموارد الحيوية للشركات إلا أنها منثورة ومبعثرة هنا وهناك بين أنحاء وزوايا الشركة أو في عقول ذوي الخبرة الذين هم عرضة للفقدان والضياع".[1]

من خلال ما تقدم نستنتج أن هناك حلقة وصل بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فالبيانات يمكن اعتبارها مادة خام عندما تتم معالجتها يكون الناتج عبارة عن معلومات يمكن توظيفها مباشرة بغرض الاستفادة منها، وتوفر المعلومات مضافا إليها الخبرة المكتسبة نتحصل على ما يسمى بالمعرفة.

2- تعريف المعلومات المحاسبية:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها "كل المعلومات الكمية وغير الكمية والتي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطوط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا".[2]

عرفت المعلومات المحاسبية على أنها "تشير إلى المعلومات المكتوبة التي قد ترد في التقارير المالية الكاملة أو الجزئية كقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل وقائمة تدفق الأموال".[3]

يمكن القول أن المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبي والمترجمة في شكل قوائم مالية.

3 – شروط المعلومات المحاسبية:

فيما يخص شروط المعلومات يُرى أنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين (أو أحدهما على الأقل) عند استخدامها من قبل صانع القرار وهما:

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام صانع القرار.

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة صانع القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في صنع قرارات أخرى في المستقبل.

---

[1] صباح أنور يعقوب، "**أثر مساهمة إدارة المعرفة في التخطيط الإستراتيجي –دراسة استطلاعية–**" ، مجلة بحوث مستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية،المجلد 3، العدد 40، 2012، ص 9.

[2] قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد يحيى السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، 2003، ص 27.

[3] فياض حمزة الرملي، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية**، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2011، ص 30.

أما إذا لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية التي حدثت على البيانات بمثابة معلومات بل يمكن اعتبارها (بيانات مرتبة) يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.[1]

4- مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية أو غير المحاسبية وحيث يختلف مفهوم جودة المعلومات باختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات ففي حين يركز منتج المعلومات على الدقة كمقياس لجودة المعلومات نجد أن المستخدم الجيد للمعلومات يركز على المنفعة والفعالية وغيرها من المعايير العامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر كل منتج ومستخدم هذه المعلومات ومن ثم يمكن تحديد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من خلال دراسة وتحليل المعايير العامة لقياس جودة المعلومات وهي:[2]

أ- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يشار إلى أن جودة المعلومات المحاسبية في درجة دقة المعلومات أي درجة تمثيل المعلومات للبيانات والأحداث المتعلقة بالماضي أو الحاضر أو المستقبل وأنه كلما زادت دقة المعلومات كلما زادت جودة المعلومات كلما زادت قيمة المعلومات في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

ب- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يتضح أن جودة أي معلومات تتحدد وتقيم من زاوية المنفعة المستمدة منه وتتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها.

وتتحدد أهم منافع المعلومات فيما يأتي:

- منفعة شكلية:

وتعني هذه "المنفعة أنه كلما تطابق شكل أو محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية".

- منفعة زمنية:

وتعني أنه "يكون للمعلومات قيمة كبيرة جدا إذا توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج فيه إليها".

---

[1] علي حامدي، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة– مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة الوحدة الإنتاجية التجارية –أريس–** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص 30.

[2] غسان اللامي وآخرون، **نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2012، ص 345-349.

– منفعة مكانية:

وتعني أنه "يكون للمعلومات قيمة كبيرة إن أمكن الوصول إليها والحصول عليها بسهولة ولذلك فإن الاتصال المباشر والحاسب الآلي يعظم كل من المنفعة المكانية الزمنية للمعلومات".

– منفعة تقييمية:

وتعني "قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم نتائج تنفيذ القرارات الاقتصادية بالوحدة المحاسبية".

– منفعة تصحيحية:

وتعني "قدرة المعلومات المحاسبية على تصحيح انحرافات نتائج تنفيذ القرارات الاقتصادية بالوحدة المحاسبية".

ج– الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

ويقصد بالفعالية "مدى تحقيق المنظمة لأهدافها من خلال موارد محدودة، وتطبيق هذا التعريف للفعالية على نظام المعلومات فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفعالية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنظمة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فإن فعالية المعلومات في مقياس لمدى جودة المعلومات".

د– الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة "تحقيق أهداف المنظم بأقل استخدام ممكن للموارد" وبتطبيق هذا التعريف للكفاءة على نظام المعلومات فقد تم الإشارة إلى ضرورة تطبيق مبدأ اقتصاديات المعلومات على نظم المعلومات والذي يستهدف إنتاج المعلومات الجيدة بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب أن لا تزيد عن قيمة المعلومات. ومن ثم أصبحت تكلفة المعلومات من العناصر أو المقاييس الهامة المحددة لدرجة جودة المعلومات حيث ينشأ في معظم الأحيان علاقة طردية بين تكلفة المعلومات وجودة المعلومات وإن كان هدف نظم المعلومات هو تعظيم الجودة وتدنية التكلفة للمعلومات.

و– التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يعرف التنبؤ بأنه "الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل وإن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات".

ويُرى أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في القدرة التنبؤية للمعلومات وتخفيض عدم التأكد وذلك عند استخدام هذه المعلومات كمدخلات التنبؤ، نماذج التنبؤ بالمراكز المالية مثلا.

يمكن أن نستخلص أن جودة المعلومة المحاسبية كلما توفرت على قدر عال من الدقة، المنفعة، الفعالية، الكفاءة والتنبؤ شكلت بذلك حافزا لمتخذ القرار ليتجه اهتمامه إلى وضع معين.

المطلب الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

1- الخصائص النوعية الرئيسية:

يُرى أن الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات هو توفير معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات ويجب أن تتصف بالملائمة والموثوقية والثبات وقابلية المقارنة، وتتمثل هذه الخصائص بالآتي: [1]

أ- الملائمة:

يتضح أن الملائمة يتحقق معناها اللغوي إذا تفهم متلقوا المعلومات المعنى المقصود من المعلومات والذي يعتبر الهدف الأساسي للمحاسبة وتقتضي الملائمة وجوب إمكانية الاعتماد على المعلومات بطريقة مفيدة وارتباطها المقيد بالتصرفات أو النتائج المرغوب في تحقيقها.

ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون ذات معنى بشكل كاف للتأثير على قرارات الأعمال.

أما دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ملائمة المعلومات المحاسبية نجد أن الحاسوب يساعد في توفير معلومات تتميز بقدرة تنبؤية وتغذية عكسية أفضل، فمن الملاحظ في الواقع العملي أن عملية اتخاذ القرارات عادة ما تتم في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يتعرض لها متخذ القرار، لذا أصبح من الضروري حساب احتمال وقوع الأحداث حسابا علميا باستخدام أساليب تحليل المعلومات في ظل ظروف عدم التأكد ولاعتبارات التكلفة / المنفعة يتعذر تطبيق تلك الوسائل عمليا بالأسلوب اليدوي.

وعليه كان لابد من استخدام الحاسوب للوصول إلى المعلومات التي تخفض درجة عدم التأكد والمساعدة في تقييم صحة التوقعات السابقة وتقييم نتائج القرارات التي بنيت عليها التغذية العكسية، ومثل هذه المعلومات نجدها في التقارير الفصلية المرحلية، ومن المعروف أن مثل هذه التقارير لا يتيسر إعدادها بعيدا عن استخدام الحاسوب للاعتبارات الخاصة باقتصاديات المعلومات الكلفة / المنفعة.

- القيمة التنبؤية:

وتساعد القيمة التنبؤية على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة وتقدير الأحداث المستقبلية لذلك يقوم المحاسب بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات (الحاسوب) باستخدام الأساليب الكمية للمساهمة في رفع كفاءة المعلومات فضلا عن استخدام نظرية الاحتمالات الإحصائية لعمل التقديرات اللازمة في ذلك.

وحتى تكون المعلومات أكثر قدرة على التنبؤ، تم تقسيم القيمة التنبؤية إلى خاصيتين فرعيتين هما خاصية الأرباح وخاصية المعلومات غير التجميعية كما يلي:

[1] خلود عاصم،، محمد إبراهيم، "**دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية**"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013 ،ص 239-241.

✓ **خاصية الأرباح المستمرة:**

ترتكز هذه الخاصية على التمييز بين مكونات الأرباح التي تكون غير متكررة وبين مكونات الأرباح التي تكون متوقعة أن تستمر في المستقبل، وبالتالي هناك فائدة للمستثمر الذي يريد أن يتنبأ بتطلعات مستقبل الوحدة الاقتصادية عن طريق ربطها بهذه المعلومات المفيدة، وقد أُعتقد بأن عدم الاختزال في الأرباح سوف يكون هناك تنبؤ أفضل عن الأرباح المستمرة للوحدة الاقتصادية.

وأن أحد محاور التركيز على مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات هو السعي وراء (جزئيا على الأقل) جودة ذات نظرة مستقبلية أو تنبؤية، وينعكس ذلك من خلال بعض المتطلبات الخصائص المحاسبية (على سبيل المثال: الإفصاح عن الأرباح المستمرة والأرباح غير المستمرة). وتساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية، وبصفة خاصة توقيتها والتأكد منها. ويمكن للحاسوب والبرامج بوضع حد فاصل بين الأرباح المستمرة والأرباح غير المستمرة.

✓ **خاصية المعلومات غير التجميعية:**

تساعد على فهم المستثمرين للمعلومات المحاسبية بشكل أفضل، ويعتقد أن المعلومات غير التجميعية تساعد المستخدمين في تحديد وتقدير الفرص والمخاطر ذات الصلة بالأعمال المختلفة للوحدة الاقتصادية، بمعنى أن هذه الخاصية تسمح للمستخدمين بالتنبؤ بشكل أفضل عن الفرص والمخاطر التي تواجه الوحدات الاقتصادية.

ويرجع ذلك إلى أن المستثمرين قد يرغبون في استخدام البيانات المحاسبية للتنبؤ بأحداث معينة مثل: مبيعات خطوط الإنتاج، ويستخدمون تنبؤاتهم الخاصة عن هذه الأحداث لصياغة مدخلات معينة لنماذج قراراتهم .

ويمكن أن يقوم الحاسوب بتجهيز معلومات مفصلة ودقيقة بسرعة فائقة وتكاليف منخفضة وبأساليب وطرق متعددة. وقد قدم ملخص تاريخي يناقش المحاسبة المبنية على أساس الحدث مقابل المحاسبة المبنية على أساس القيمة التي جاءت كاستنتاج لهذه التكنولوجيا. إذ يُرى أن الإنترنت سوف يكون الآلية التي تسمح لتطوير الشكل الجديد للمحاسبة ومن المداخل المحاسبية التي توفر معلومات غير تجميعية (تفصيلية) تفيد في التنبؤ عن الأحداث المستقبلية هو مدخل الأحداث.

– القدرة على التقييم الارتدادي:

هي الخاصية التي تساعد المستخدمين للتأكيد أو تصحيح تقييم معلوماتها السابقة.كما تعرف القيمة الارتدادية على أنها "نوعية المعلومات التي تمكن المستخدمين لتطابق أو صحة التوقعات السابقة".

بالنسبة لهذه الخاصية نجد أن الحاسوب يساعد على توفير معلومات تتميز بتغذية عكسية أفضل، وعليه كان لابد من استخدام الحاسوب للوصول إلى المعلومات التي تخفض درجة عدم التأكد والمساعدة في تقييم صحة التوقعات السابقة وتقييم نتائج القرارات التي بنيت عليها التغذية العكسية، ومثل هذه المعلومات نجدها في التقارير الفصلية المرحلية والتقارير القطاعية. ويلاحظ أن استخدام الإنترنت يحقق إمكانية التغذية العكسية بصورة فورية حيث أن الاتصال عبر الإنترنت سوف يساهم في تأمين الاتصال السريع من قبل الجهات المستخدمة ومعرفة ردود أفعالها ونتائج قراراتها المتخذة في ضوء البيانات والمعلومات التي توفرها التقارير المالية المنشورة على الشبكة.

– التوقيت المناسب:

ويقصد به "المعلومات التي تكون متاحة لصنع القرار قبل أن تفقد قابليتها للتأثير على القرار.وتوقيت المعلومات هو العامل الحاسم أو الحاكم في تحديد فائدتها".

ومن الضروري أن يتوفر لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلزمهم من المعلومات المالية الملائمة لتنبؤاتهم وقراراتهم. ولا يكفي هذا، وإنما يجب بالإضافة إليه أن تكون معاصرة في طبيعتها أكثر من ارتباطها بالفترات السابقة فقط. أي أنه يجب أن تكون البيانات التي يستخدمها المستثمرون والدائنون معاصرة في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات.

ويساعد الإفصاح الوقتي عن المعلومات الملائمة على منع المفاجآت التي يمكن أن تغير تماما النظرة إلى الوحدة الاقتصادية. كما أنها أيضا لإعطاء المستثمرين ثقة أكبر في المعلومات المالية المتاحة لهم.

ويشجع على استخدام الإنترنت لزيادة التوقيت المناسب وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها وإصدار المعلومات في التوقيت المناسب يكون حاسم ضروري في بيئة الأعمال الحالية. وفي نفس السياق بين FASB عام 2006 أن التوقيت المناسب في ظل استخدام الانترنت أن يتم الإفصاح عن المعلومات قبل خسارتها إمكانية التأثير على القرارات ويتم نشرها بأسلوب يسمح للمستخدمين الاكتساب السريع عليها.

ب– الموثوقية:

وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية، وتتصف بالأمانة التعبير، أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها. [1]

الموثوقية للمعلومات المحاسبية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية خالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية. وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.

[1] ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات –دراسة حالة– مؤسسة اقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009،ص 51- 56.

الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر (FASB) هي (خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله).

لذلك يفضل من يستخدمون المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية أن تكون على درجة عالية من الأمانة، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، باعتبار تعبر تعبيرا صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل. ولتحقيق خاصية الوثوق في المعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

– الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير "وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون والجوهر وليس مجرد الشكل". وبعبارة أخرى فإن المعلومات الصادقة يجب أن تمثل أو تصور المضمون الذي تهدف إليه تمثيلا صادقا.

حيث تعبر خاصية الصدق في التعبير عن ضرورة وجود مطابقة أو اتفاق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتجها هذه الأرقام والأوصاف في التقارير المالية من ناحية أخرى، بمعنى آخر تمثل الأرقام ما حدث بالفعل، فعندما تبين التقارير المالية الواقع الاقتصادي للمؤسسة نتيجة المعاملات والأحداث الفعلية فإن هذه التقارير تكون صادقة في العرض.

كما أن خاصية الصدق في التعبير تتطلب مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز هما:

- ✓ تحيز في عملية القياس كما في حالة استخدام أساس التكلفة التاريخية وإتباع سياسة الحيطة والحذر لعرض بعض البنود المحاسبية.
- ✓ التحيز من قبل القائم بعملية القياس.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية خالية من أنواع التحيز يجب أن تكون المعلومات على أكبر قدرة ممكنة من الاكتمال. ومن الطبيعي أن الاكتمال المطلق أمر غير ممكن لأن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل الواقع المحاسبي للوحدة الاقتصادية ولابد أن تنطوي على قدر من التحيز البسيط.

– الحياد:

يقصد بالحياد أو عدم التحيز "عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى".

وبصفة عامة يقصد بالحياد للمعلومات "تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التواصل إلى نتيجة مسبقة. أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين".

كما أن المعلومات المحاسبية تخدم جهات متعددة ومختلفة من مستخدمي المعلومات لدرجة أحيانا تكون مصالحهم متعارضة بعض الشيء. ولكن هذا التعارض أو التناقض في المصالح لا يستدعي من المحاسب أو حتى المراجع الخارجي للحسابات أن يتحيز في إعداد الحسابات والإفصاح والمصادقة عليها لصالح فئة معينة على حساب أخرى.

كما أنه يجب مراعاة نوعين من أنواع التحيز هما:

- ✓ التحيز في عملية القياس: كاستخدام أساس التكلفة التاريخية أو سياسة الحيطة والحذر.
- ✓ التحيز من قبل القائم بعملية القياس: كأن يقوم القائم بعملية القياس بقصد التحيز مثل عدم الأمانة أو حالة نقص المعرفة والخبرة المهنية.

– القابلية للتحقق:

تمثل خاصية القابلية لتحقق أحد الأسس المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار بين الطرق المحاسبية المختلفة كونها تزيد ثقة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية.

وهناك من عبر عن القابلية لتحقق أن هذه الخاصية مبدأ نسبي، وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.

ويتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الاتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طرق القياس، وذلك عندما يتوصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا توصلت أطراف خارجية تستخدم نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة لتحقق ولا يمكن للمراجع إبداء الرأي فيها.

كما يتم اشتقاق خاصية القابلية لتحقق من فرض الموضوعية في المحاسبة، التي تقضي أن تكون للبنود الواردة من التقارير المالية قابلة للتحقق.

ويمكن للمحاسب أو غيره من التأكد من الأرقام الواردة في التقارير المالية بالرجوع إلي المستندات المتعلقة بالعمليات المالية في أي مرحلة، بالإضافة إلي إمكانية التحقق من القوائم المالية بالرجوع إلي نفس القياس الموضوعي الذي ينسجم مع واقع الحياة الاقتصادية.

وبهذا نجد أن خاصية القابلية لتحقق هي الخاصية التي تعكس إجماع عدد من المحاسبيين على طريقة قياس الأحداث الاقتصادية، بحيث توفر درجة عالية من التأكيد بان المعلومات المحاسبية تمثل الأحداث الاقتصادية، أي أن المعلومات تكون قابلة للتحقق عندما تكون النتائج التي توصل إليها شخص باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها أشخاص آخرين بشكل مستقل باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

بالإضافة إلي ذلك أن خاصية القابلية لتحقق هي الخاصية التي تحدد وتعكس طرق وأساليب القياس المحاسبي للأحداث الاقتصادية التي تجمع عليها عدد من المحاسبين للوصول إلي نفس النتائج باستخدام نفس الأساليب وفي نفس الوقت.

2- الخصائص النوعية الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الرئيسية التي سبق ذكرها هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية إلى جانب الخصائص النوعية الرئيسية والتي تتمثل في الخصائص المحاسبية النوعية الثانوية كالقابلية للمقارنة والثبات، والتي تساهم جنبا إلى جنب مع الخصائص النوعية الأساسية في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية. [1]

أ- القابلية للتحقق أو الثبات:

ويعني هذا المفهوم ضرورة إجماع القائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لقياس العائد أو الأرباح ذلك لأن تعدد الاختبارات سوف يؤدي إلى تعدد التقديرات وبالتالي اختلاف وجهات النظر. ومن ناحية أخرى فإن الإجماع على طريقة معينة سيؤدي إلى توحيد النتائج وإيجاد ثقة مشتركة للمستفيدين من تلك المعلومات.ومن الجدير بالذكر أن هذا المفهوم يأخذ باعتباره الشيء محل القياس والقواعد المتبعة في القياس والقائمين بالقياس حيث تعتبر العناصر الثلاثة وجوه متعددة لشيء واحد ويؤثر كل منها على الآخر ويتأثر به.

[1] خليل عواد أبو حشيش، **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص ص 35-36.

ب- القابلية للمقارنة:

ويركز هذا المعيار على خاصية أساسية للمعلومات المحاسبية وهي قابليتها لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة ومن عام لآخر من جهة أخرى حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ما حققه كل مشروع اتجاه الآخر أو من سنة لأخرى.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة فإنه يجب أن تتوافر الشروط التالية:

- سهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس وبحيث يسهل إجراء تقسيم تلك المعلومات إلى مجموعات متجانسة وإجراء عمليات التحليل عليها. وبما يفيد أن الالتزام بسياسة محاسبية واحدة من فترة مالية لأخرى سوف يزيد من مدى الثقة في المعلومات المحاسبية الأمر الذي يزيد حتما من مدى إدراك وتفهم مستخدمي هذه المعلومات وبالتالي تتحقق أهدافهم منها.

- الثبات في قياس وعرض المعلومات من فترة زمنية لأخرى حتى يمكن القول أن عملية المقارنة تتم بكفاءة وفعالية. وما يفيد إضفاء قيمة عالية إلى المعلومات المحاسبية ولتفادي أخطاء القياس فإن الأمر يستلزم الالتزام بسياسة ثابتة من فترة مالية لأخرى، ولا يعني أن الثبات فقط إتباع طريقة معينة فقط بل يعني أيضا الثبات في تفسير الطريقة المتبعة.

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إنتاج المعلومات المحاسبية

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها في كل مرحلة من مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية وذلك لتحقيق الأهداف التالية: [1]

- التحقق من دقة وسلامة المدخلات باعتبارها عنصرا حيويا للوقاية من حدوث الأخطاء ومنع الوقوع في المشكلات ومواجهة الصعوبات.

- توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة.

- تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي.

- تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية.

والاعتبارات التي يجب مراعاتها هي كالتالي:

1- الاعتبارات المرتبطة بالمدخلات:

[1] بسام محمود أحمد، **دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الاعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006 ص17- 19.

هناك العديد من الاعتبارات المرتبطة بهذه المرحلة والتي تهدف إلي التأكد من صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل فيما يلي:

- تحديد وتعريف المدخلات من خلال تحليل مفردات المدخلات واستكشاف مصادرها وتصنيف نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات.
- اختيار وتحديد وسائل الإدخال المناسب.
- وضع خطة الترميز الخاصة بالنظام.
- تحديد وتصميم نماذج الإدخال بحيث تتناسب مع نماذج تقارير المخرجات.
- الاهتمام بتوثيق عملية الإدخال ونماذج المدخلات نفسها وحفظها وحمايتها.
- تحديد الإجراءات الخاصة بتدقيق المدخلات للتقليل من احتمال الوقوع في الخطأ عند الإدخال

2- الاعتبارات المرتبطة بالمعالجة:

تهدف إلي توفير درجة تأكد معقولة من تنفيذ العمليات ومعالجة البيانات طبقا للطرق والإجراءات المحددة والتي تتمثل فيما يلي:

- توصيف الإجراءات الخاصة بالعمل وتحديد المهام والواجبات المطلوبة.
- اختيار وتحديد المجموعة الدفترية والمستندية عند استخدام النظام اليدوي وتحديد برامج التشغيل وبرامج التطبيقات في النظام الآلي لمعالجة البيانات.
- تصميم قاعدة البيانات اللازمة لتنظيم الملفات وتحديد العلاقة بين السجلات والملفات وتحديد طرق التحديث والاسترجاع.
- تحديد المبادئ والسياسات المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتصنيفها.
- تحديد الإجراءات المستخدمة في الرقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والإخراج وكذلك الرقابة على قاعدة البيانات.

3- الاعتبارات المرتبطة بالمخرجات:

تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات النظام المحاسبي وسلامتها، ويعتبر الالتزام بهذه العوامل أساسا موضوعيا لضمان سلامة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي. وفيما يلي نذكر بعض هذه الاعتبارات وهي كالتالي:

- تحديد نوع وطبيعة المعلومات المطلوبة وطريقة إنتاجها.
- تحديد نوع ونمط وشكل التقارير المطلوبة وتوثيقها.
- تحديد طرق حفظ وتوثيق التقارير والقوائم المالية.

- تحديد كمية وحجم المعلومات المطلوب إنتاجها.
- تحديد الوسائط المستخدمة في توصيل المعلومات المنتجة إلى المستفيدين.
- تنسيق المعلومات بشكل مناسب وتعيين المعلومات التوضيحية والتفسيرية كالأشكال البيانية والإحصائية.

4- الاعتبارات المرتبطة بالاحتياجات الإدارية:

لأغراض تلبية الاحتياجات الإدارية من المعلومات المحاسبية فإن هذه المعلومات يجب أن تتوفر فيها المزايا التالية:

- أن تكون ذات فائدة في مجال التخطيط ورسم السياسات العامة.
- أن تساهم في تفعيل دور الإدارة في مجال المراقبة وتنفيذ الأنشطة والعمليات.
- أن تساهم في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف.
- أن يتم توصيلها إلى المستويات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.
- أن يتم تقديمها إلى المستويات الإدارية بصورة سهلة وواضحة تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لها.

أن تساهم في رسم صورة واضحة عن طبيعة وحجم العمل المنجز والمخطط بصورة مقارنة مما يساعد في تقييم الأداء.

المطلب الرابع: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

1- النظام:

أ- مفهوم النظام:

هو "مجموعة العناصر والأجزاء المتكاملة والمستلزمات الضرورية لتحقيق هدف معين من خلال معالجة بيانات أو مادة لتهيئة معلومات أو مادة في فترة زمنية محددة".[1]

هو "مجموعة من المكونات ذات علاقات متداخلة مع بعضها تعمل على نحو متكامل في ظل قيود معينة لتحقيق هدف مشترك في بيئة ما، وفي سبيل ذلك تقبل مدخلات وتقوم بعمليات وتنتج مخرجات، وتسمح باستقبال مدخلات مرتدة (تغذية عكسية)".[2]

من خلال ما سبق يستنتج أن النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المتصلة فيما بينها من أجل الوصول إلى غاية معينة.

[1] هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 43-44.
[2] طارق طه، **نظم المعلومات والحاسبات الآلية والإنترنت**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 39.

ب- فعاليات النظام:

يتضمن نظام المعلومات على مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي يقوم بها حتى يستطيع الحصول على المعلومات الملائمة من خلال مراحل معالجة البيانات. [1]

- المدخلات:

ومدخلات النظام تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام. وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام. وقد تكون هذه المدخلات ممثلة بالمواد الأولية، عمالة، رأس مال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى. ويجب التفرقة بين نوعين من المدخلات:[2]

✓ **المدخلات المنتظمة:**

وهي "المدخلات الدائمة التي يتسلمها النظام من مصدر معين وبطريقة منتظمة مثل القوى المحركة التي يتسلمها قسم الإنتاج كنظام من قسم القوى المحركة كنظام آخر مستقل.وهناك أيضا تنبؤات المبيعات التي يتسلمها قسم الإنتاج بانتظام من قسم المبيعات لكي يبني عليها خطته الإنتاجية".

✓ **المدخلات العشوائية أو المدخلات المحتملة :**

وهذا النوع من المدخلات غير منتظم حيث يختار النظام واحد فقط من عديد البدائل المتاحة له من البيئة الخارجية. ويختلف هذا النوع من المدخلات عن المدخلات المنتظمة في أنه لا يؤثر على عمليات النظام بقدر ما يؤثر في الكيفية أو الكفاءة التي ينجز بها النظام عملياته.

- المعالجة:

"وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي مجموعة من العمليات المحاسبية، وعمليات المقارنة المنطقية والتلخيص والتصنيف، والفرز التي على البيانات المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي".

- المخرجات:

يتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين وفق أشكال متعددة كالتقارير، والجداول، والقوائم، والأشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات حيث أن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستفيدين.

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009، ص 20.

[2] كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 5-6.

– التغذية الراجعة:

هي "عملية قياس رد فعل المستفيدين على عمل النظام". أو كما تعرف على أنها "المخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات ويمكن أن تكون التغذية الراجعة داخلية (من داخل الوحدة الاقتصادية) أو أن تكون خارجية (من خارج الوحدة الاقتصادية) وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات". ويُرى بأن "التغذية الراجعة هي نظام تحكم أي أنه ينظم معدل إدخال المدخلات إلى النظام، ومعدل إخراج المخرجات من النظام، وكذلك معدل إجراء العمليات داخل النظام، حيث تستخدم المدخلات بعض أو كل المخرجات القادمة عبر جهاز التحكم ويسمى الجزء العائد من المخرجات إلى المدخلات بهذه الطريقة بالتغذية الراجعة".

وقد عرفت التغذية الراجعة بأنها "فحص الإدارة لأدائها الماضي ثم البحث عن طرق الأداء البديلة بطريقة نظامية بهدف تحسين هذا الأداء في المستقبل. والتغذية الراجعة الذي يبدأ من الرقابة ويعود للتخطيط". [1]

والشكل التالي يوضح المدخلات التتابعية:

الشكل رقم (01): المدخلات التتابعية

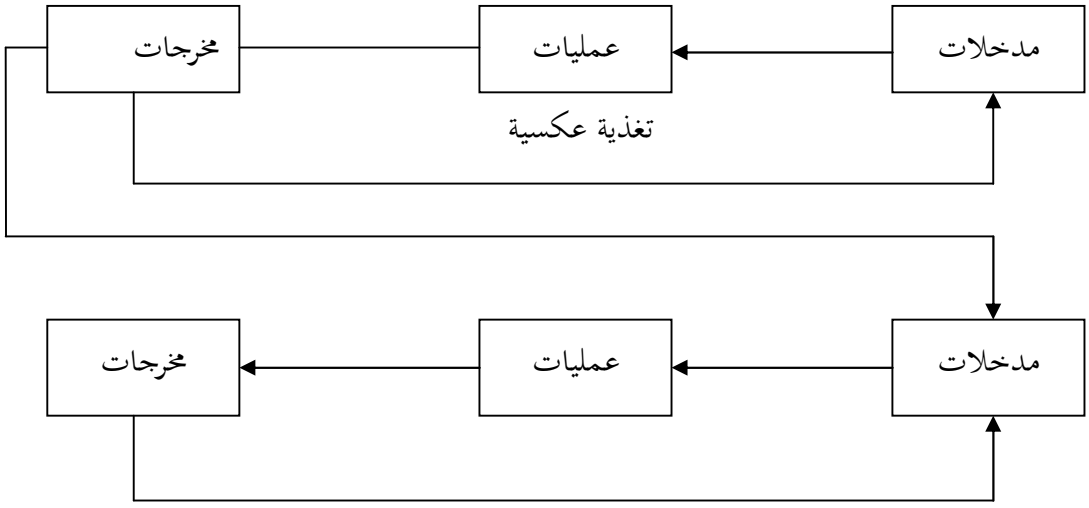

المصدر: عبد الرحمان الصباح، **نظم المعلومات الإدارية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 163.

من خلال الشكل السابق يتضح أن المدخلات تتمثل في البيانات المتحصل عليها، ومن ثم نقوم بإجراء بعض العمليات لمعالجة هذه البيانات لنتحصل على ما يسمى بالمخرجات والتي تكون في شكل معلومات جاهزة للاستعمال ثم يعود جزء من هذه المعلومات إلى النظام على أساس مدخلات وهذا ما يعرف بالتغذية العكسية.

[1] إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، مرجع سابق،ص ص 21-22.

2- نظام المعلومات:

أ- مفهوم نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه "ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات".[1]

نظام المعلومات هو "مجموعة من الموارد والمكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومة المفيدة، تسمح بالحصول على معالجة، تخزين، وإيصال المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في الوظائف الموكلة إليهم".[2]

من خلال ما تقدم يمكن استنباط أن نظام المعلومات هو مجموعة من البيانات يتم التعامل معها ضمن نطاق محدد بغية الحصول على معلومات تساعد الإداريين على الوصول إلى الأهداف الموضوعة مسبقا.

ب- أنواع نظام المعلومات:

ينقسم نظم المعلومات إلى ثلاثة أنواع هي:[3]

- **نظم المعلومات اليدوية:**

وهي "النظم التي تجري جميع عملياتها من إدخال وإخراج بشكل يدوي، دون استخدام أي أداة تكنولوجية وتستخدم هذه النظم الأدوات التقليدية في تشغيل بياناتها، مثل الورق والأقلام وبعض الأدوات العادية، مثل: الآلة الحاسبة".

- **نظم المعلومات المحوسبة:**

وهي "النظم التي تعتمد على الأجهزة الإلكترونية في عمليات الإدخال والإخراج ومعالجة بياناتها، وتتم باستخدام المعالجة الإلكترونية، ويتميز الحاسب بقدرة هائلة لمعالج البيانات على معالجة كمية ضخمة من البيانات بسرعة ودقة عاليتين".

- **نظم المعلومات المتكاملة:**

وهو "تطبيق لمجموعة كبيرة من النظم بنفس الوقت داخل منظمة واحدة أو عدة منظمات، لتجنب تكرار استخدام المعلومات عدة مرات في كل نظام، وذلك بهدف زيادة الفعالية وخفض التكاليف".

---

[1] Marie Hélène Delmond, Michel Gautier, **Management des systèmes d'information**, Édition Dunod, Paris, 2003, p 110.

[2] فاطمة ناجي العبيدي، **مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط،عمان، 2012، ص15.

[3] إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي،مرجع سابق، ص 34.

ت- **وظائف نظام المعلومات:**

لأي نظام معلومات محاسبي مجموعة من المهام يمكن حصرها بصورة عامة في أربع مهام هي: [1]

- تجميع البيانات.
- معالجة البيانات.
- الرقابة على البيانات (بما في ذلك من إجراءات الأمن و الحماية).
- توليد المعلومات وإنشائها.

ومن الممكن النظر إلى كل واحدة من المهام الأربع على أنها نظام فرعي يعمل داخل نظام معلومات المحاسبي. ويتكون كل نظام فرعي من مجموعة من العناصر التي تتفاعل طبقا لمجموعة معينة من القواعد النظرية والإجراءات والخطوات التنفيذية من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بهذه النظم الفرعية وتتوقف كفاءة أداء نظام المعلومات الكلي لوظائفه على كفاءة أداء النظم الفرعية لمهامه.

- **تجميع البيانات:**

تتكون مهمة تجميع البيانات من مجموعة من الإجراءات والخطوات مثل: التعرف على البيانات الاقتصادية المرتبطة بالمعاملات وقياسها وتسجيلها على المستندات فإذا كانت المعاملة الاقتصادية هي إنتاج سلعة ما فيجب التعرف على هذه السلعة ووحدة قياسها وكيفية تنفيذ هذا القياس (بالعد أو الوزن أو بالكيل أو بقياس الأطوال والمسافات) ثم تسجيل هذه القياسات في نماذج المستندات التي سبق تصميمها لهذا الغرض، بعد ذلك تراجع هذه البيانات وتصحح أخطاء القياس أو أخطاء التسجيل إن وجدت وإذا تم تجميع هذه البيانات في مناطق بعيدة عن مراكز التشغيل فيلزم نقلها .

وتحويلها إلى مراكز تشغيل البيانات وفي حالة استخدام تكنولوجيا تصنيع متقدمة ومتكاملة مع تكنولوجيا المعلومات الحديثة قد يتم التعرف على وحدات الإنتاج التام وقياسها وتسجيلها الكترونيا من خلال آلات الرقابة المدعومة باستخدام الحاسبات الالكترونية وتنقل هذه البيانات الكترونيا إلى مواقع التخزين والتشغيل الالكتروني للبيانات من خلال الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الأقمار الصناعية.

- **معالجة البيانات:**

يقصد بعملية المعالجة الإجراءات أو الخطوات الواجب تنفيذها لتحويل المدخلات ممثلة في البيانات الخام إلى منتج نهائي هو المعلومات وفيما يلي بعض هذه الإجراءات:

[1] نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذبية، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة، عمان، 2011، ص 20-22.

- ✓ تقسيم البيانات المجمعة إلى أقسام محددة مقدما مثل: بيانات خاصة بالمبيعات أو بالمشتريات أو الإنتاج أو بشئون العاملين.
- ✓ نسخ أو نقل البيانات أو تفريغها في مستندات أخرى أو وسائط تخزين أخرى مثل: تفريغ بطاقات ساعات العمل التي أداها كل عامل في كشوف الرواتب والأجور للعمال ككل أو تفريغ فواتير المبيعات في يومية المبيعات أو كشوف البيع الخاصة بكل رجل بيع.
- ✓ تبويب البيانات أو تنظيمها طبقا لمعايير معينة مثل: تبويب البيانات حسب الأصناف المباعة أو حسب المناطق الجغرافية لكل صنف.
- ✓ تجميع البيانات ذات الطبيعة الواحدة بعضها مع بعض مثل: تجميع بيانات كميات المخزون من الأصناف المتشابهة والموجودة في مخازن مختلفة أو مناطق مختلفة للحصول على إجمالي الكمية المتاحة من كل صنف من أصناف البضاعة الموجودة في المخازن في تاريخ معين أو منطقة معينة.
- ✓ دمج البيانات بعضها مع بعض مثل: دمج قوائم الأصناف المبيعة مع قوائم أسعار هذه الأصناف من أجل حساب قيمة الأصناف المبيعة (أي قيمة المبيعات)، تنفيذ العمليات الحسابية المختلفة مثل: الجمع والطرح والضرب والقسمة.
- ✓ العمليات المنطقية مثل: استخراج البيانات الأكبر من أو أقل من أو تساوي قيم معينة أو تلك التي تحقق شروطا معينة وإجراء المقارنات المطلوبة.
- ✓ تلخيص البيانات مثل: الحصول على رقم إجمالي المبيعات خلال اليوم بوصفه ملخصا لجميع عمليات البيع خلال اليوم أو إضافة إجمالي مبيعات اليوم على مجموع مبيعات الأيام السابقة للحصول على الرصيد التراكمي للمبيعات خلال فترة زمنية معينة، إجراء التحليلات اللازمة مثل: تحليل اتجاه المبيعات ككل أو حسب الأصناف المباعة.

- **مراقبة البيانات:**

تتضمن مراقبة البيانات وظيفتين أساسيتين الأولى حراسة البيانات وحمايتها بوصفها إحدى أصول المنشأة والثانية التأكد من أن البيانات التي يتم الاحتفاظ بها هي بيانات صحيحة وكاملة ويتم معالجتها بطريقة صحيحة وهناك العديد من الأساليب والإجراءات التي قد تستخدم من أجل تحقيق مستويات عالية من الأمن والحماية والرقابة على البيانات ومن هذه الأساليب على سبيل المثال مطابقة البيانات التي أدخلت إلى الحاسوب مع السجلات الأصلية التي جمعت فيها البيانات بعد التأكد من سلامتها ومراجعتها.

- **إنتاج المعلومات:**

تشتمل مهمة إنتاج المعلومات على تلك الخطوات والإجراءات اللازمة إتباعها لمعالجة البيانات واستنتاج المعلومات منها وإعداد التقارير عنها وتوصيل هذه التقارير إلى مستخدميها.

3- تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يعرف النظام المحاسبي بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية، والجهات الحكومية، والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة".[1]

نظام المعلومات المحاسبي هو "مجموعة من الأفراد والمعدات والمستندات التي تتفاعل داخل إطار معين وطبقا لمجموعة من الفرضيات والسياسات والإجراءات من أجل معالجة بيانات معبرة عن أحداث اقتصادية، بهدف إعداد معلومات تفي باحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين".[2]

نستنتج من التعاريف السابقة أن نظام المعلومات المحاسبي أحد أهم الأنظمة الفرعية الإدارية التي تعمل على إنتاج المعلومات اللازمة للاتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: أساسيات نظام المعلومات المحاسبي

يشتمل نظام المعلومات المحاسبي على مجموعة من الأساسيات والتي تضم مجموعة من المبادئ والمقومات الموضوعة مسبقا من الجهات المختصة، رغبة في الحصول على مخرجات ذات فائدة تعمل على تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: مبادئ النظام المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية نتناول بالدراسة والتحليل البعض منها.

لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يقوم على الأسس التالية:[3]

1- مبدأ التكلفة المناسبة:

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المنظمة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسين حتى يكون النظام المحاسبي قادرا على توفر المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

أ- شرط إجباري:

[1] حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص205.

[2] غسان اللامي وآخرون، مرجع سابق، ص28.

[3] أحمد لعماري،" **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، 2001، ص 58-60.

ويتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات التي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

ب- شرط اختياري:

ويتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق، وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ويجب مراعاة جانب التكاليف مقارنة بالعائد المنتظر من هذه الإجراءات الاختيارية، أي يجب أن يكون العائد من النظام المحاسبي يفوق تكلفته سواء تكلفة مادية مثل: وسائل، أفراد أو تكلفة معنوية مثل: الثقة وارتياح الأطراف الأخرى، لضمان استمرار النشاط بشكل جيد.

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ والذي يتطلب أن تكون مخرجات النظام (التقارير المالية والختامية) معدة بطريقة واحدة وثابتة في كل الدورات، حتى يتمكن المستعملون لها من المقارنة بين عدة سنوات والاستفادة منها.

إن هذا المبدأ يؤدي إلى تحقيق أهداف النظام المحاسبي من ناحية تحقيق تكامل عمليات المنظمة، والحصول على بيانات محاسبية تمتاز بالدقة، السرعة وبتكاليف مقبولة، كما يساعد على زيادة الرقابة الداخلية في النظام المحاسبي.

3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير:

ما دام الفرد هو الثروة الحقيقية للمنظمة وأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة مستفيضة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للنظام لأن العنصر البشري له دور فعال يتجلى هذا في نقطتين:

- خلق الاقتناع الكامل من هيئة العمال والموظفين بالنظام وفعاليته وأهدافه المسلم بها، لأن إنجاز الأعمال دون اقتناع يؤدي إلى انهيار النظام.

- رفع كفاءة العاملين من خلال برامج التدريب اللازمة، ووضع التفسيرات المحددة والواضحة لها، وينتج عن ذلك سرعة إنجاز مهام النظام وإعداد البيانات بالدقة والسرعة المطلوبتين وبأدنى تكلفة.

4- مبدأ الهيكلة:

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمنظمة من خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية، ومما لا شك فيه أن مبدأ مراعاة الهيكل التنظيمي يستوجب تحديد البيانات المطلوبة ومدى فائدتها لإدارات وأقسام الوحدة الاقتصادية ووضع نظام سليم لمراقبتها ويلزم لتحقيق ذلك توافر الاعتبارات التالية:

- تحديد السلطة والمسؤولية تحديدا واضحا.
- وضع نظام فعال للتوجيه والإشراف على المستويات الإدارية المتعددة.
- تحديد وسائل وأساليب الرقابة.

وخلاصة القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يخرج عن حيز التطبيق ما لم يتوفر هناك هيكل تنظيمي فعال وحيد.

5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة على نظم الضبط الداخلي.

6- مبدأ المرونة:

يجب أن يكون النظام المصمم مرنا ليواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات، وهذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المنظمة دون المساس بمبدأ الثبات والاستمرار.

7- مبدأ إعداد التقارير:

تعتبر التقارير كنتاج (مخرجات) النظام المحاسبي، ويجب على هذا الأخير أن يكون قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه المخرجات بشيء من الدقة تؤهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: مقومات النظام المعلومات المحاسبي

تمثل مقومات أي نظام مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومكملة لبعضها البعض بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية.[1]

وهناك مجموعة من المقومات التي تتواجد في النظام المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من وحدة اقتصادية إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من أهمها، حجم الوحدة الاقتصادية، طبيعة النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتشغيل النظام، طبيعة النظام من حيث كونه يدويا أو آليا أو إلكترونيا، إلا أن توفير هذه المقومات هو أمر ضروري يستلزمه العمل المحاسبي وتشمل هذه المقومات كلا من:

- مجموعة مستندية.
- مجموعة دفترية.
- دليل الحسابات.
- مجموعة التقارير والقوائم المالية.

1- المجموعة المستندية:

تمثل المستندات أولى مقومات النظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية والأساس المهم في عمل النظام من حيث الآتي:

- توفر المستندات الدليل الموضوعي الذي يحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.
- تمثل المستندات أحد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة والتدقيق على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة.
- تمثل المستندات سجلا تاريخيا للوحدة الاقتصادية نظرا لما تحتويه من بيانات مؤرخة للأحداث الاقتصادية خلال الفترة أو الفترات الزمنية (المالية) السابقة.

2- المجموعة الدفترية:

تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية، فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من كافة الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية وبالتالي معالجتها من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل بتطبيق مجموعة من الإجراءات والفروض والمبادئ والسياسات المحاسبية اللازمة وصولا لتهيئة عرضها في مجموعة التقارير والقوائم المالية التي يتطلب إعدادها من قبل النظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية المعنية.

[1] قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد يحي السقا، مرجع سابق، ص 19-21.

3- دليل الحسابات:

يمثل دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك فهو أداة مساعدة يمكن أن تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي يمكن أن تعطي للحسابات المختلفة إضافة لما يمكن أن يتضمنه الدليل من توضيح لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية.

4- مجموعة التقارير والقوائم المالية:

تمثل مجموعة التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية، وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تعتمد عليها في اتخاذ القرارات المتعددة، سواء كانت تلك الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها.

وقد جرى العرف على تصنيف مجموعة التقارير والقوائم المالية كما يلي:

أ- مجموعة التقارير المالية:

التي تحتوي عليها البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية، وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.

ب- مجموعة القوائم المالية:

التي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

وتتضمن مجوعة القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية كل من: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، إضافة لذلك يمكن إعداد مجموعة من الكشوفات التوضيحية التي تشمل كافة الكشوفات التي يتم من خلالها تفسير وتحليل بعض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة تفصيلية بما يمكن أن يخدم مستخدميها في فهم كيفية التوصل إلى تلك البيانات مثل: كيفية تقييم المخزون السلعي...إلخ، و كذلك توضيح بعض السياسات الإدارية والمالية من خلال إعداد الكشوفات الإضافية مثل: كشف التغيرات في المركز المالي وقائمة المصادر واستخدام الأموال...إلخ.

ويمكن القول أن هذه المقومات تشكل فيما بينها سلسلة، كل حلقة فيها متممة للأخرى للحصول على قوائم المالية بغرض خدمة الجهات التي تستخدمها.

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات والمتمثلة في التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية:[1]

1- إنتاج التقارير اللازمة:

يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها "التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة".

وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المنظمة، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا تظهر كفاءة وفعالية الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة البيانات الواردة فيها، وتجسيدها في صورة تقارير مالية ومحاسبية، وتقديمها للمسئولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة.

وتنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلى تقارير مالية، بيانية وإحصائية، بإضافة إلى تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.

2- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:

بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها، وكلما كانت هذه التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فعالية، ويتحقق هذا المعيار من خلال:

- مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
- درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار.
- تطبيق الإدارة (الإدارة بالاستثناء) بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط.

ونجد أن هناك اختلافا بين محتوى وتفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية، وبين محتوى ومستوى تجميع التقارير الموجهة للإدارة العليا.

3- الدقة في إعداد التقارير:

[1] أحمد لعماري، مرجع سابق، ص 62-64.

تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها، حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها، ومعيار هاته الجودة نلمسه في دقة البيانات الواردة في هذه التقارير ولتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها:

- التوازن المحاسبي.
- وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي.
- تلخيص العمليات المختلفة بحيث تكون التقارير المالية ممثلا صادقا لحقيقة المركز المالي للمنظمة ونتيجة أعمالها، وعدم توفر الدقة يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة تقود المنظمة إلى الفشل في المهام التي يسعى إلى إنجازها.

4- توقيت تقديم التقارير:

من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في آن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير واتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب. إن عنصر الزمن له أهمية كبرى من حيث تفقد التقارير قيمتها إذا قدمت في وقت متأخر، ويمكن التضحية بالدقة المتناهية في سبيل تحقيق السرعة لأن تقديم المعلومات في الوقت المناسب يساعد في اتخاذ القرارات الملائمة، كما يمكن الاستفادة بخدمات الحاسب في تحقيق الدقة والسرعة معا بشرط أن تكون المدخلات دقيقة.

5- توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:

إن نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة لحماية أصوله والتأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية.

وعموما فإن النظام المحاسبي يهدف إلى إنتاج بيانات دقيقة وواضحة، وكذلك حماية أموال المنظمة والرقابة عليها إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد، وهي لا تقتصر على تصميم النماذج والمستندات المحاسبية بل تشمل كافة العمليات بالمنظمة لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال، الموظفين، تقسيم العمل ومعايير الأداء لكل مهمة ووجود إثبات للأعمال المنجزة ومراجعتها والدقة في تسجيل البيانات المحاسبية. ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنتظمة، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة ومجدية.

6- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه:

إن الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير، كما يجب أيضا أن تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الأمر ذلك.

المطلب الرابع: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تنقسم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بشقيها المالي والإداري إلى قسمين رئيسيين هما:[1]

1- مخرجات يومية روتينية:

ويتضمن المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية، سواء مع الجهات خارج الوحدة، أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة. ومن أمثلة هذه المخرجات: أوامر الشراء، محاضر، استلام الشيكات المدفوعة، فواتير البيع للعملاء، أوامر الشحن، إيصالات صرف وإيداع النقدية، شيكات رواتب ومكافاءات العاملين، أذونات المواد والمهمات وغيرها. هذا وتعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات، مدخلات رئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري.

2- معلومات التغذية العكسية:

يحتاجها مستخدمي النظام المحاسبي بغرض تنظيم وإدارة وتقييم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية. ويمكن تصنيف معلومات التغذية العكسية إلى ثلاثة أنواع:

- **النوع الأول:** خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي.
- **النوع الثاني:** فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين.
- **النوع الثالث:** من المعلومات العكسية يكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل.

ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي، ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتماشى مع تصنيف المعلومات العكسية وهي:

أ- تقارير تشغيلية:

والتي تهتم بعكس صورة أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية وتتضمن تقارير وصفية وتقارير عن النشاط. والهدف من التقارير التشغيلية عموما هو تقديم الدعم للأفراد المسئولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال.

ب- تقارير تخطيطية:

[1] فياض حمزة رملي، مرجع سابق، ص ص 83-84.

وهي تختص بمساعدة المديرين في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية، وذلك من خلال توفير فهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشراف هؤلاء المديرين، بغرض تحسين عمليات التخطيط والرقابة.

وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل.

ج- التقارير الرقابية:

والتي تختص بمساعدة الإدارة في التحقق من أن العمليات تسير وفق لما هو مخطط لها، وذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المخططة مسبقا، وتحديد الاختلافات الجوهرية العامة وتحليلها لمعرفة مسبباتها، ومن ثم إجراء التصحيحات الملائمة.

هذا بالإضافة إلى مقدرة نظم المعلومات المحاسبية على إنتاج مختلف التقارير التخصصية بشكل روتيني أوفق الطلب بما في ذلك تقارير القوائم المالية والإيضاحات المرفقة.

خلاصة:

كلما توفر لدينا كَمْ كبير من البيانات المتأتية من العمليات الاقتصادية، ظهرت لدينا الحاجة إلى نظام معلومات محاسبي لمعالجتها بغية الحصول على معلومات تحقق منفعة لمختلف مستخدميها،وبناءا على ذلك فإن أي مؤسسة اقتصادية تحتوي على نظام لديه فعاليات أساسية ممثلة في مدخلات، معالجة، مخرجات وتغذية راجعة، على أن يعود جزء من مخرجاته إلى النظام ثانية على أساس مدخلات حتى يكون نظاما فعالا في المؤسسة.

حيث وجدنا أن المؤسسة الاقتصادية تشمل على عدة أنظمة، ومن أهم هذه الأنظمة نظام المعلومات المحاسبي الذي يعمل على توصيل أنظمتها المختلفة ببعضها البعض. وذلك بالاعتماد على مبادئه ومقوماته سعيا للوصول إلى الهدف المنشود.

بالإضافة إلى هذا توصلنا أن نظام المعلومات المحاسبي يعد شريان الحياة لمراكز القرار، لاعتماد الإداريين عليه في اتخاذ القرارات المالية. لأن مخرجاته المجسدة في شكل قوائم مالية هي مدخلات لعملية اتخاذ القرار.

الفصل الثاني:

اتخاذ القرارات المالية

تمهيد:

تعد إدارة المؤسسة الناجحة والمتميزة في عالم الأعمال، هي التي يتجسد هدفها الأساس في عملية اتخاذ قرارات سديدة لتمكينها من الوصول إلى غايتها. فعملية اتخاذ القرارات ما هي إلا عملية انتقاء البديل الأجدى والأمثل من بين البدائل المتوفرة لتحقيق الأهداف الموضوعة وبأدنى التكاليف.

فنجد في المؤسسة الاقتصادية اقتران وثيق بين القرارات الإستراتيجية والقرارات المالية، وبصفة خاصة قرار التمويل، فلا يمكن للمؤسسة مزاولة أي نشاط استثماري وإنشاء المشاريع والعمل على تطويرها ونموها وازدهارها ما لم تتوفر على مصادر تمويل كافية، وبالتالي إعاقتها عن بلوغ أهدافها.

والوصول إلى اتخاذ قرارات مالية صائبة يشارك في استمرارية المؤسسة الاقتصادية وتعظيم قيمتها، أي أن هناك تسلسل في القرارات المالية فبوجود قرار تمويلي سليم سيقود إلى قرار استثماري ناجح، وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات المالية

إن تقدم أي مؤسسة اقتصادية ونجاحها يستند بدرجة كبيرة على قدرة وكفاءة وجدارة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة، فهي تعتبر أصل العملية الإدارية ومحور اهتمامها.

المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

1- مفهوم القرار:

عرف القرار "بأنه عملية اختيار البديل الذي يتعامل مع المشكلة أو الفرصة".[1]

عرف القرار "بأنه ذلك التصرف العقلاني الذي يأتي نتيجة للتدابير والحساب والتفكير".[2]

ومن خلال ما تقدم يستنتج أن القرار يتمثل في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة بناءا على معايير وظوابط منطقية ومن ثم اختيار البديل الأجدر.

2- مفهوم اتخاذ القرار:

اتخاذ القرار هنا "يتم من خلال اختيار بديل ما بين مجموعة من البدائل في زمن معين غير متقدم ولا متأخر (معبر عنه بكلمة لحظة) فالقرار لا يجب أن يكون متأخرا عن المسطر له ولا قبل أوانه، كما يكون اختيار البدائل مرتبط بتوقعات متخذي القرار".

يرى أن القرار هو "اختيار بين البديلات بحيث يصل متخذ القرار إلى نتيجة معينة عما يجب أن يؤديه وعما لا يجب أن يؤديه في موقف معين".

حسب هذا التعريف متخذ القرار قبل أن يقوم بذلك لابد أن تكون النتيجة المتوقعة تخدم التنظيم وتبنى هذه النتيجة من خلال البدائل المدروسة انطلاقا من السؤال: لماذا نختار هذا القرار دون غيره؟.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار يقوم بها شخص مسئول يدعى متخذ القرار بحيث يقوم باختيار البديل الأنسب المنتظر منه خدمة مصالح المؤسسة الاقتصادية.

---

[1] سلمان حسين عبد الطيار، أوس صباح غني، "**تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 12، 2014، ص 3.

[2] محمد عبد العال النعيمي، مؤيد الفضل، **الإحصاء المتقدم في دعم القرار (بالتركيز على منظمات الأعمال الإنتاجية)**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن 2007 ص 15.

[3] خلاصي مراد، **اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطارات في العمل –دراسة ميدانية– بالشركة الوطنية للتبغ والكبريت مركب 18 فيفري**

مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص 17.

3- الفرق بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار:

يخلط الكثيرون بين المفهومين ويعتقدون بأنهما مرادفان لمفهوم واحد بينما في الحقيقة أن لكل منهما مدلوله الخاص، فعملية اتخاذ القرار تعد بمثابة إحدى الخطوات أو المراحل لعملية صناعة القرار، هذه الأخيرة التي تعتبر عملية ديناميكية تتضمن في مراحلها المختلفة نشاطات وتفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار (أي تحديد المشكلة وجمع البيانات المناسبة وصولا إلى البدائل المتعددة ومن ثم اختيار البديل ووضعه موضع التنفيذ). ولقد أجمع مختلف الكتاب والدارسين على أن كل هذه العملية تسمى صناعة القرار وإن اتخاذ القرار يأتي كمرحلة من ضمن مراحل تلك العملية وهو غالبا ما يشار إليه بمرحلة اختيار البديل المناسب، أي اتخاذ قرار باختيار ذلك البديل. وبذلك فإن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب وإنما هو عملية معقدة للغاية تتداخل فيها عوامل متعددة: نفسية سياسية، اقتصادية واجتماعية وتتضمن عناصر عديدة، ومنه يجب التفرقة بين مفهومي صنع القرار واتخاذ القرار فالأخير –اتخاذ القرار– يمثل آخر مرحلة في عملية صنع القرارات، ويمكننا تعريف مهمة اتخاذ القرار "بأنها عملية أو أسلوب اختيار بديل واحد فقط من بين بدائل مختلفة لتحقيق هدف معين، فهو عملية مرتبطة بظاهرة الرشد الإداري في المنظمات تهدف إلى التقييم والمفاضلة بين البدائل المتاحة والممكنة".

ومن ذلك التعريف يمكن استنتاج النقاط التالية: [1]

- اتخاذ القرار يتم من خلال إتباع عدة خطوات متتابعة تشكل أسلوبا منطقيا في الوصول إلى حل أمثل.
- لأي موقف أو مشكلة عامة حلولا بديلة يجب تحديدها وتحليلها ومقارنتها على عدة قواعد ومقاييس مختلفة.
- طريقة اكتشاف البدائل وتحديد قواعد الاختيار واختيار الحل الأمثل تعتمد كلية على هدف أو مجموعة أهداف يمكن تحقيقها، والمعيار الرئيسي لقياس مدى فعالية القرار.

وكما هو موضح فإن عملية اتخاذ القرار تحتاج إلى نوع من الحكمة والدراسة والدراية، إذ نجد أن أهم عامل في هذه العملية هو معرفة المعلومات الضرورية واللازمة والكاملة، لتأتي بعدها مرحلة التحليل ليتم اتخاذ القرار المناسب حسب الظروف الممكنة والمتوفرة، وبالتالي عملية اتخاذ القرار تشمل مجموعة من العناصر:

- وجود مجموعة من البدائل التي من بينها تتم عملية الاختيار.
- وجود مجموعة من النتائج المتوقعة التي يمكن الحصول عليها من إتباع البدائل المختلفة.
- معرفة درجة عدم التأكد المرتبطة بالنتائج المحتملة.
- وجود المعيار الذي بناءا عليه يتم اختيار إحدى البدائل.

[1] زينب بن تركي، **"الأساليب الكمية في صناعة القرار –أسلوب شجرة القرار نموذجا–"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، 2009، ص ص 90-91.

وبذلك إن عملية اتخاذ القرار تدور في إطار معين يشمل ستة عناصر هي:

- الموقف (أو المشكلة).
- متخذ القرار.
- الهدف.
- البدائل.
- قواعد الاختيار.
- عملية اختيار الحل الأمثل من بين البدائل.

الشكل رقم(02): عناصر اتخاذ القرار

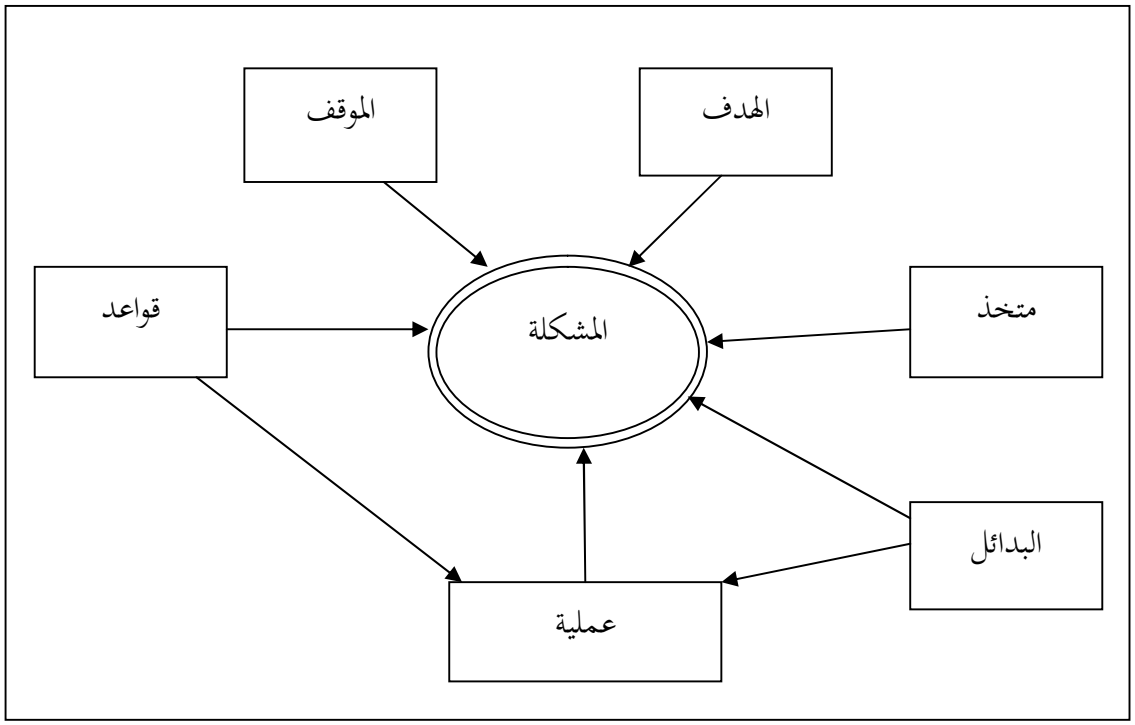

المصدر: زينب بن تركي، "**الأساليب الكمية في صناعة القرار –أسلوب شجرة القرار نموذجا–**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، 2009، ص 91.

يتضح من الشكل أعلاه أنه في حالة وجود مشكلة يقوم متخذ القرار بدراسة الموقف الذي تقع فيه هذه المشكلة ومن ثم تحديد الهدف المراد بلوغه، بعدها يقوم باختيار البديل المناسب بناءا على القواعد الموضوعة، ثم يقوم بتنفيذ عملية اتخاذ القرار.

4- العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرارات:

ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات هي: [1]

- عوامل تتعلق بالمعلومات وتشمل النقص في المعلومات الناتجة من عدم المعرفة بمكان وجود هذه المعلومات وكيفية تقييمها ومتى نحتاجها.
- عوامل تتعلق بنقص الخبرة والمعرفة وإجراءات اتخاذ القرار مع وجود خبرات محدودة في هذا المجال.
- العوامل الشخصية وتقسم على عدة نقاط هي: دوافع تنافسية وتضارب الهمم والقدرات والقيم وتعدد المواهب والإمكانيات والاهتمامات والتعارض والتضارب مع الآخرين والقلق عند اتخاذ القرار، وضعف الثقة بالنفس وتدني الكفاءة الذاتية.والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03): الإدراك للمستثمر

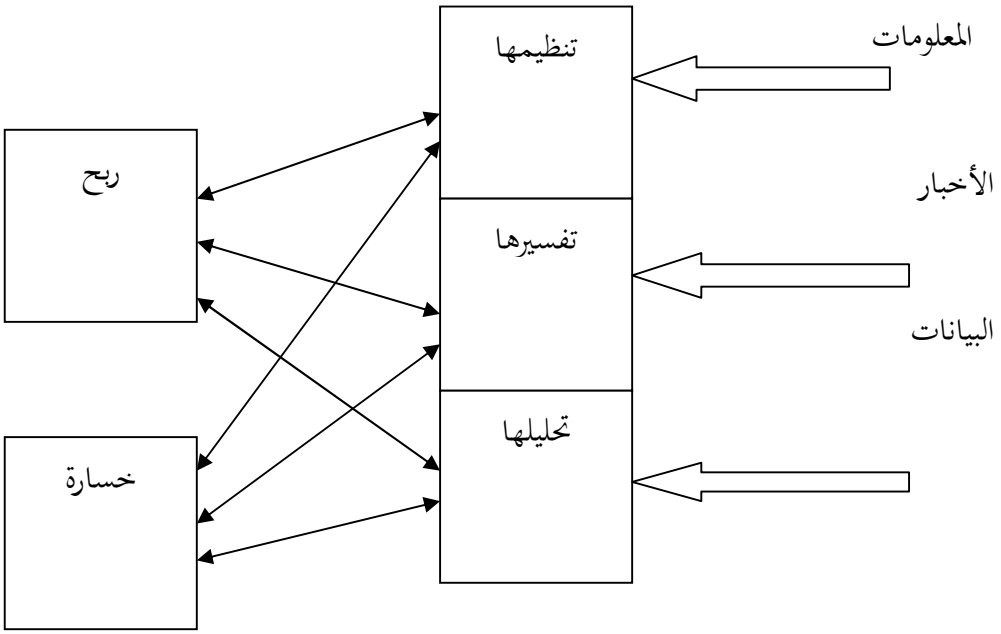

المصدر: مهدي عطية موحي الجبوري،"**التمويل السلوكي ودوره في القرارات المالية**"، مجلة جامعة بابل، المجلد 22، العدد 4، 2014 ، ص 798.

من خلال الشكل السابق يتضح أن إدراك المستثمر يتجلى في تلقيه للمعلومات والأخبار والبيانات، ومن ثم يقوم بتفسيرها وتحليلها وتنظيمها ليحدد على أساسها ما إذا كان القرار الذي سيتم اتخاذه سيحقق ربح أو خسارة.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

نتيجة لأثر القرارات على مستقبل المنشأة فإن عملية اتخاذها تمر بعدة مراحل نوجزها في ما يلي: [2]

[1] مهدي عطية موحي الجبوري، "**التمويل السلوكي ودوره في القرارات المالية**"، مجلة جامعة بابل، المجلد 22، العدد 4، 2014، ص 798.

[2] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص ص 18-19.

1- وضع الأهداف:

تعتبر خطوة وضع الأهداف التي ينبغي تحقيقها من أهم مراحل اتخاذ القرار. فالقرار المتخذ يجب أن يبنى على هدف واضح محدد. وقد يكون هدف المنشأة إما تعظيم الربح أو تعظيم العائد الاجتماعي أو دعم المركز التسويقي أو غيرها.

ومن الجدير بالذكر أن أهداف المنشأة ليست ثابتة إلى ما لا نهاية فهي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر. بمعنى إن تحقيق أكبر ربح ممكن ليس هو الهدف الوحيد للمنشآت في القطاع الخاص بل قد يكون إرضاء المستهلكين والعملاء أو استمرار المنشأة على المدى الطويل أو زيادة حجمها أهداف أخرى للمنشأة يجب مراعاتها وقت اتخاذ القرار.

وباختصار يمكن القول أن أهداف المنشأة في أي وقت هي أهداف الفئة المسيطرة عليها في ذلك الوقت.

2- تحديد المشكلة:

إن تحديد أو التعرف على الموضوع أو المشكلة التي تحتاج إلى اتخاذ قرار تعد خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم. وقد تتمثل المشكلة في منشأة ما بكيفية تعظيم الأرباح بينما تتمثل في منشأة أخرى في كيفية استثمار رؤوس الأموال وقد تكون بالنسبة للدولة في تحديد أفضل المشروعات للمجتمع.

3- تحديد الحلول البديلة للمشكلة:

وفي هذه الخطوة يجب البحث عن كافة البدائل التي يمكن إتباعها لحل المشكلة. إن عدم الإلمام بكافة البدائل التي يمكن من خلالها حل المشكلة يؤدي إلى التسرع في اتخاذ القرار وقد ينتج عن ذلك نتائج غير دقيقة. فمثلا إذا كان مستثمر يريد أن يستثمر أمواله فإن لديه البدائل التالية التي تبين له أين يستثمر هذه الأموال: الاستثمار في مشروعات فردية أو في أسهم أو في سندات الشركات الأخرى أو في ودائع مصرفية أو في حسابات توفير أو في مشروعات صناعية أو زراعية مختلفة...إلخ.

4- تجميع البيانات اللازمة عن كل بديل:

لاتخاذ قرار رشيد يجب تجميع المعلومات الكافية والمناسبة لدراسة كل بديل مقترح لحل المشكلة.ومن الجدير بالذكر أن المعلومات التي تجمع تختلف من مشكلة إلى أخرى ومن وقت لآخر ومن شخص إلى آخر. وفي كل الحالات يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبية في الشركة أو في المنظمة موضوع اتخاذ القرار قادرا على تزويد متخذي القرارات بكمية المعلومات المناسبة التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب.

5- المقارنة بين البدائل المتوفرة لاتخاذ القرار:

بعد أن تجمع المعلومات عن البدائل الممكنة لحل المشكلة يجب أن تقارن هذه البدائل لتقرير أيها يحقق أهداف المنشأة بدرجة أكبر لاختياره ومن ثم اتخاذ قرار بشأنه.

6- اتخاذ القرار:

في هذه المرحلة يترجم متخذو القرار جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل، الذي يعطي أكبر قدر من المزايا المحتملة ويقلص السلبيات إلى أقل ما يمكن. وقد حددت معايير أخرى تساعد متخذ القرار على اختيار أفضل البدائل لمعالجة المشكلة، منها:[1]

- تحقيق البديل للأهداف، ويفضل البديل الذي يحقق أهم الأهداف والتي تحقق الأهداف الكلية.
- مدى اتفاق البديل مع أهداف الشركة، وقيمها، ونظمها، وسياستها.
- مدى كفاءة البديل في استغلاله للموارد المتاحة.
- درجة المخاطرة المتوقعة من تنفيذ البديل.
- اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج وبأقل تكلفة وجهد ممكن.
- الأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذ البديل، ومدى توفرها في الشركة.
- الوقت الذي يستغرقه اختيار البديل وتنفيذه، وأن يعالج البديل المشكلة في الوقت المناسب.

وهناك من أضاف معايير إضافية أخرى لتقييم البديل المتاح لحل المشكلة، وهي:

- آثار تنفيذ البديل على الشركة أو على الشركات الأخرى، بل على المجتمع ككل.
- الآثار الإنسانية والاجتماعية للبديل وانعكاساته على الأفراد داخل الشركة وخارجها.
- مدى استجابة المرؤوسين وتقبلهم للقرار، فعدم استجابتهم يخلق عقبات تحول دون تنفيذه، ومن هنا تبدو أهمية إشراكهم في عملية اتخاذ القرار.

7- التنفيذ والتقييم:

من الخطأ الاعتقاد بأن مهمة متخذ القرار تنتهي بإقرار القرار، فعملية اتخاذ القرار لا تنتهي بمجرد اختيار البديل الأفضل، لأن متخذ القرار لا ينفذ القرار بنفسه، وإنما بجهود الآخرين، وعلى متخذ القرار أن ينقل للآخرين القرار المتخذ ويشرح لهم أبعاده، ويقنعهم به حتى يطمئن إلى قبولهم لفكرة القرار، ويدفعهم ويحفزهم إلى تنفيذه بالشكل الذي يحقق الهدف المطلوب.

[1] نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين** مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص ص 31-32.

كما يتوجب على متخذ القرار القيام بمتابعة عمليات تنفيذ القرار، بغرض التعرف على مستوى الإنجاز والمشكلات التي تواجه المنفذين، ومحاولة حلها، وهذا يسهم في التقييم المستمر للقرار ولمراحل تنفيذه المختلفة، واتخاذ الإجراءات المناسبة نحو القرار.

المطلب الثالث: التقارير المالية

1- مفهوم التقارير المالية:

هي "وسيلة إيصال المعلومات للمستخدمين، حيث يتضمن التقرير المالي السنوي للشركة حساباتها الختامية والميزانية العمومية المقارنة وكشف التدفقات النقدية والجداول الأخرى الملحقة، إضافة إلى البيانات الأخرى الخاصة بالشركة".[1]

يمثل تعبير التقارير المالية تعبيرا أكثر عمومية من مصطلح القوائم المالية، إذ يضم بالإضافة إلى القوائم المالية والملاحظات عليها قدرا آخر من المعلومات التي تتعلق مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بعمليات المحاسبة المالية.[2]

مما سبق يمكن القول أن التقارير المالية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وأن القوائم المالية جزء مهم من هذه التقارير.

2- أهداف التقارير المالية:

أفضل تحديد لأهداف التقارير المالية هو ما صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عند إصداره للبيان رقم (1) الخاص بأهداف التقارير المالية للمشروعات الهادفة للربح، والذي اعتمد بإصداره على تقرير لجنة تروبلد الذي حصر أهداف التقارير المالية في مجموعتين هما:[3]

أ- الأهداف العامة للتقارير المالية:

- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين.
- توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية وبما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات الاقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
- توفير المعلومات حول موارد والتزامات الشركة والتغيرات التي تطرأ عليها.

---

[1] مجيد عبد زيد حمد، **"دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 4، 2010، ص 198.

[2] سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة– مديرية الضرائب لولاية الوادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص 52.

[3] مصطفى حميدان حسن حميدان، **مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية المالية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أبريل 2010، ص 8.

ب- الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:

- توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها.
- توفير المعلومات المفيدة في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال.
- توفير المعلومات المفيدة في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها.
- توفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة يعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

3- أنواع التقارير المالية:

إن أهم التقارير المالية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة هي:[1]

أ- القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المالية، كما تعتبر ذات فائدة لإدارة المؤسسة، لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها. ومن ناحية أخرى فإن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للجهات الخارجية التي تهتم بأعمال المؤسسة، وتلخص القوائم المالية عمليات المؤسسة عن فترة زمنية محددة عادة شهر أو سنة، كما تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في وقت إعدادها، إضافة إلى نتائج الأعمال التي أدت إلى الوصول إلى هذا المركز المالي.

ب- التصريحات الجبائية:

يتطلب القانون الجبائي الجزائري من مختلف أنواع المؤسسات موافاة المصالح الجبائية في مواعيد محددة بتصريحات جبائية، ومن الطبيعي أن معظم المعلومات اللازمة لإعداد هذه التصريحات يوفرها نظام المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، ومن ناحية أخرى فإن القانون الجبائي يلزم بعض المؤسسات بالإبلاغ عن الأرباح والأتعاب المدفوعة للأشخاص الخاضعين للضرائب وذلك لإحكام عملية حصر الخاضعين للضريبة، ويوفر نظام المعلومات المحاسبي هذه المعلومات أيضا.

ج- التقارير الإدارية:

تحتاج إدارة المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية إلى معلومات محاسبية تفصيلية لمساعدتها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية للمؤسسة، كما تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات مالية لمساعدتها في بناء الخطط طويلة الأجل واتخاذ القرارات الرئيسية مثل: القرارات المتعلقة بإضافة منتج جديد إلى تشكيلة المنتجات القائمة أو فتح سوق جديد أو غير ذلك من القرارات.

[1] سليمان عتير، مرجع سابق، ص ص 56-57.

4- القوائم المالية (الكشوف المالية):

أ- تعريف القوائم المالية:

"تلخص القوائم المالية أثر الأنشطة التي قامت بها المنشأة خلال فترة معينة في شكل ما يسمى بالمركز المالي في نهاية تلك الفترة".[1]

"تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة. وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في الكشوف المالية في شكل فصول ومجاميع ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى التوازن بين:

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل.
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الإعلام لاستعماله".[2]

يستنتج من التعاريف أعلاه أن القوائم المالية تأتي بعد عمليات المعالجة للبيانات ذات الطابع المحاسبي الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، لإعطاء صورة عن وضعية المؤسسة، تكون موجهة للأطراف المستفيدة منها.

ب- أهداف القوائم المالية:

تنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:[3]

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
- تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
- تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

---

[1] ضياء حامد الدباغ، وحيد محمود رمو، "دور **التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية**"، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 3، العدد 12، 2005، ص 71.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26، **المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 2009/03/25، ص 22.

[3] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014 ص ص 58-59.

– توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن القوائم تعكس فقط وإلى حد كبير الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.

أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم، وعلى ضوء ذلك حددت عددا من أهداف القوائم المالية أهمها ما يلي:

– توفير معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات، وذلك من خلا دراسة وتقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل (قائمة التدفقات النقدية).

– يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي).

– يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

تمثل القوائم المالية للمنشأة عرضا هيكليا ذات طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات. وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط والتدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار،كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وخاصة توقيت واحتمال توليد هذه التدفقات النقدية.

ت– أنواع القوائم المالية:

– بيان المركز المالي:

يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة، مقابل ما عليها من التزامات تجاه الآخرين والملاك وعليه فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي، ويعبر عن أصحاب حقوق أصحاب المشروع، واختلاف في مصادر الأموال التي يعتمد عليها المشروع في تمويل عملياته، ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة، والأرباح المحتجزة والمعاد استثمارها في المشروع.[1]

– بيان الدخل:

[1] أنغام يوسف صلاح، **المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2009–2010، ص ص 7– 8.

ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح أو الخسارة خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، ويبين هذا البيان نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة زمنية معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو خسارة ويشمل على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، ويمكن إعداده من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.

– بيان حقوق المساهمين:

ويوفر معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة المالية، وبالتالي تفسر أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة.

– بيان التدفقات النقدية:

وهو يعرض التدفقات النقدية الواردة والصادرة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من نشاطات العمليات من الاستثمارات والتمويل، ويتم تصنيف هذه التدفقات إلى تدفقات نقدية من العمليات والتي تكون ناتجة من العمليات والصفقات التي لا علاقة لها بالبندين السابقين أي ليست استثمارية أو تمويلية، وتدفقات نقدية من الاستثمار وهي ناتجة من حيازة أو بيع ممتلكات، مكائن، ومعدات من الفروع أو من الشركات التابعة أو شراء أو بيع استثمارات من شركات أخرى، وتدفقات نقدية من التمويل وهي ناتجة من الأسهم والسندات والقروض القصيرة الأجل، ويتم سداد السندات وغيرها من الديون الطويلة الأجل مما يخلق تدفقات نقديا لدى الشركة.

– الإيضاحات والملاحظات:

تحتوي على ملاحظات وإيضاحات تساعد على تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهي من متطلبات المعايير المتبعة في إعداد البيانات المالية، والتي تسمح لمستخدمي البيانات المالية بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية، ومن أهم فوائدها أنها مدققة، وتزود بالمعلومات الإضافية لعناصر معينة مثل: الأصول الثابتة والمخزون والضرائب والمنفعة والديون والمبيعات إلى الفروع والمبيعات المصدرة.

المبحث الثاني: القرارات المالية

تعد القرارات المالية من أهم المواضيع التي تحظى بالاهتمام الأكبر في أي مؤسسة اقتصادية، لأنها تعتبر بطاقة ضمان لاستمرارها لذلك سنحاول بيان مفهوم قرار الاستثمار وقرار التمويل.

المطلب الأول: قرار الاستثمار

1– مفهوم القرار الاستثماري:

الاستثمار "هو عملية خطيرة، وبذلك الشركة لا تسمح بعمل استثمار دون تخطيط النتائج، وبذلك سوف تأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة التي يعتمد عليها الاستثمار:

- تطور الطلب.
- التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج.
- القيود المالية.
- التكلفة".[1]

عرف قرار الاستثمار "بأنه القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد".[2]

القرار الاستثماري "هو المشروع كفكرة تخضع للدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني القبول أو الرفض لهذه الفكرة في ضوء تعظيم وخلق القيمة عندما تكون قيمة الاستثمار أعلى من كلفته في السوق".[3]

يستنتج مما تقدم أن قرار الاستثمار ما هو إلا عملية ترك جزء من الأموال بغرض استرجاعه في المستقبل مضافا إليها العوائد الناتجة عن استخدام هذا المال.

2- مفهوم الجدوى الاقتصادية:

دراسة الجدوى "تتضمن كافة الدراسات (القانونية والتسويقية والمالية والاقتصادية) التي تمكن من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار الاستثماري في اتخاذ قراره بما يحقق أهدافه"، وهنا فإن دراسة الجدوى تشمل المفهوم الواسع والذي في إطاره تتحقق الربحية على المستوى الفردي (الربحية التجارية أو تحقيق أقصى عائد ممكن للموارد المتاحة) أو الربحية على المستوى القومي.

وتتطلب دراسة الجدوى إلماما بالعديد من المعارف الإدارية والاقتصادية والتسويقية والمحاسبية والإحصائية والفنية والهندسية وغيرها من العلوم، وهي من المجالات بين علوم أساسية ثلاثة (وعلوم أخرى) هي الاقتصاد والمحاسبة والإدارة.[4]

من خلال هذا نستنبط أن الجدوى الاقتصادية تتمثل في دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع بهدف تحديد ما سيتم تحمله من تكاليف وما سيتم جنيه من عوائد وأرباح.

3- دور دراسة الجدوى المالية في اتخاذ القرار الاستثماري:

أ- القرار الاستثماري في ظل ظروف التأكد:

[1] Roland Portait et autres, **Les decisions Financières de l'entreprise Méthodes et applications**, Edition entièrement refondue, france, 2004, p 470.

[2] ابتهاج اسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، **"العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية "**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 101، 2014، ص 248.

[3] عدنان محمد الشدود،**"كفاءة القرار الاستثماري في العراق- محافظة ذي قار/دراسة حالة-"**، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 8، العدد 4، 2013، ص 2.

[4] خليل محمد خليل عطية، **دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث -كلية الهندسة-** ، القاهرة، 2008، ص 5.

- معايير لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقود (الأساليب التقليدية):

توجد طريقتان من طرق تقييم الاستثمارات التي لا تعتمد على حساب معدلات الخصم في تطبيقها وهما:[1]

✓ **طريقة فترة الاسترداد(DR):**

تعرف فترة الاسترداد بأنها "الفترة التي عندها يتساوى مجمع صافي التدفقات النقدية الخارجة" أي أن:

$$DR = \frac{I_0}{CFT}$$

I_0= تكلفة الاستثمار الأصلية.

DR= فترة الاسترداد.

CFT= التدفقات النقدية التي يحققها المشروع.

✓ **طريقة معدل العائد المحاسبي (TRC):**

يعرف معدل العائد المحاسبي "بأنه متوسط الربح معبر عنه كنسبة من متوسط المبلغ المستثمر"، أي أن:

معدل العائد المحاسبي = متوسط صافي الأرباح المحاسبية/متوسط قيمة الاستثمار

هذا المعيار يستخدم بشكل واسع في الاستثمارات الإنتاجية، التي لا تعدل لا نشاط المؤسسة ولا استراتيجياتها، كما يسمح بالتحفيز على العمل، واقتراحات بزيادة الإنتاجية، دون القيام بالحسابات الطويلة الأخرى.[2]

- معايير التقييم المخصومة (الأساليب الديناميكية):

✓ **القيمة الحالية الصافية (VAN):**

يقصد بالقيمة الحالية "كم يساوي مبلغ معين حاليا في المستقبل بعد سنة أو أكثر".

أما:

صافي القيمة الحالية = القيمة للتدفقات النقدية الداخلة – القيمة الحالية للتدفقات النقدية

أو:

$$VAN = \sum_{t=0}^{n} \frac{CIT}{(1+K)^t} - C_0$$

CIt = التدفق النقدي المتوقع الحصول عليه في السنة t.

[1] حامد العربي الحضيري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 105.

[2] Pascal quiry et autres, **Finance d'entreprise**, Edition Dalloz, Paris,2011, p 689.

N = العمر الإنتاجي للمشروع.

K = معدل الخصم.

C_0 = الاستثمار المبدئي.

وفي هذا المعيار نجد 3 حالات:

- إذا كانت صافي القيمة الحالية أكبر من الصفر، فذلك يعني أن التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التكلفة الاستثمارية وعليه يقبل المشروع.
- إذا كانت صافي القيمة الحالية أصغر من الصفر، فذلك يعني أن التدفقات النقدية أصغر من التكلفة الاستثمارية وعليه يرفض المشروع.
- إذا كانت صافي القيمة الحالية تساوي الصفر، فذلك ما يعني أن التدفقات النقدية الداخلة تساوي التكلفة الاستثمارية وعليه هذا ما يمثل الحد الأدنى لقبول المشروع.

أما بالنسبة لمعامل الخصم المستخدم فإنه يهدف إلى:

- إزالة تأثير الزمن على التدفقات النقدية للمشروع من بداية تنفيذه حتى نهايته.
- في حالة تمويل المشروع بقروض مسيرة فيفضل الاعتماد على سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي على الديون (القروض) الطويلة الأجل.

ولحساب صافي القيمة الحالية هناك طريقتين:

- الطريقة الجبرية.
- طريقة الجداول المركبة

هاتين الطريقتين تستعملان في حالة تساوي التكلفة الاستثمارية، أما في حالة اختلاف التكاليف الاستثمارية فإنه يستعمل مؤشر الربحية، والذي يبين الأرباح التي تدرها المشروعات.[1]

✓ **مؤشر الربحية (IP):**

ويقصد بمؤشر الربحية "ذلك المعدل الناتج عن قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة (مخصومة على أساس معدل العائد المطلوب) على التدفقات النقدية الأولية الخارجة للمشروع، ويعد هذا المعيار مكمل

[1] حكيم بن حسان، **دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية –دراسة حالة– مؤسسة G.M.D.LA BELLE لصناعة الفرينة والسميد** مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 127-130.

لمعيار القيمة الحالية الصافية، ويهدف إلى تجنب التأثيرات السلبية للقيمة الحالية الصافية وذلك من خلال تحديد أثر الحجم على (VAN)".[1]

إن مؤشر الربحية يقيس ربحية أو عائد الفرص الاستثمارية ويساعد في كثير من الأحيان في ترتيبها تصاعديا أو تنازليا وبذلك فهو يأخذ بالحسبان الأهمية النسبية للفائض أي لصافي القيمة الحالية.

ويمكن أن نقبل أي مشروع عندما يكون مؤشر الربحية أكبر من الواحد ونرفض كل مشروع في حالة العكس، ويتم حساب (IP) حسب المعادلة التالية:[2]

$$IP = \frac{\sum_{i}^{n} = 0 \frac{CFt}{(1+k)^{t}} = \frac{VAN}{I_0} + 1}{I_0}$$

✓ **معدل العائد الداخلي (TRI):**

و"هو يمثل ذلك المعدل الذي يجعل القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية مساويا للتكاليف الاستثمارية أو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية مساويا للصفر"، حيث يعد هذا المعيار من أهم المعايير المستخدمة في المفاضلة بين المشاريع المختلفة ويقوم معيار معدل العائد الداخلي على فكرة القيمة الحالية والصعوبة التي تقابلنا هي تحديده وطريقة حسابه، ويتم قبول المشروع الاستثماري إذا كان (TRI) أكبر من معدل تكلفة الأموال، أما إذا كنا بصدد المفاضلة بين عدة مشاريع فإنه سوف يتم حساب معدل العائد الداخلي لكل مشروع ويتم اختيار الفرص الاستثمارية ذات (TRI) الأكبر.[3]

ولحساب معدل العائد الداخلي لابد من توافر البيانات التالية:

- مقدار التدفقات النقدية الداخلية (الإيرادات) وتواريخ حدوثها.
- العمر الإنتاجي (الاقتصادي) للمشروع الاستثماري.

مقارنة بين معيار القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي للمشروع:

- إن القيمة الحالية الصافية تقيس الميزة المطلقة للمشروع معين، فهو يمثل المردودية الصافية بينما معدل العائد الداخلي للمشروع يمثل معدل لقياس مردودية المشروع.

[1] علي عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 204.

[2] عبد الغفار حنفي، **تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 270.

[3] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 159.

- تقوم القيمة الحالية الصافية على فرضية أن التدفقات النقدية يعاد استثمارها بمعدل تكلفة رأس المال، أما معدل العائد الداخلي يقوم على فرضية أن التدفقات النقدية يعاد استثمارها عند معدل العائد الداخلي للمشروع الذي تم اختياره.
- إن احتساب القيمة الحالية الصافية للمشروع يتطلب أن نحدد مسبقا معدل الخصم، وهو عادة سعر الفائدة السائد في السوق، وهذا السعر يمثل تكلفة رأس المال، ومن الصعب تحديد ما سيكون عليه سعر الفائدة خلال السنوات القادمة بسبب احتمال تقلبه لأن هذا المعيار ذاتي يعتمد في حسابه على معدل الخصم الذي يختاره المستثمر، أما معدل العائد الداخلي يعبر عن الخصائص الموضوعية للمشروع لا يتدخل في تحديده أي عامل خارجي.[1]

أ- وتجدر الإشارة إلى أن هناك معايير تقييم أخرى، والتي تستخدم في ظروف الخطر وعدم التأكد النسبي، وهذه المعايير متمثلة: في معيار الأمل الرياضي، معيار الانحراف المعياري، ومعيار معامل الاختلاف.

4- أنواع القرارات الاستثمارية:

إعطاء نبذة مختصرة عن أنواع القرارات الاستثمارية كما يظهر من التحليل التالي:[2]

أ- قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

ويتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية طبقا لهذا المدخل، فإذا كان أمام المستثمر خمس بدائل هي البديل (أ) الذي يدر عائد 30% والبديل (ب) الذي يدر عائد 15% والبديل (ج) الذي يدر العائد 20% والبديل (د) الذي يدر عائد 12% والبديل (هـ) الذي يدر عائد 35%، فإن المستثمر في هذه الحالة يختار البديل (هـ) ويرتب باقي البدائل على هذا الأساس، فيكون البديل التالي هو (أ) ثم (ج) م (د) ويأخذ قرارا بالبدء في تنفيذ المشروع (هـ) على أن يؤجل باقي البدائل إلى التوقيت المناسب في المستقبل إذا رغب في ذلك.

ب- قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

وفي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودا جدا وهو يختلف عن الوضع السابق الذي يتميز بوجود

[1] محمد دياب، **دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008، ص 160.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 43-45.

فرص وبدائل كثيرة وكانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أولويات، أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت وتمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ، ومن هنا تصبح مساحة الاختيار أضيق بكثير من قرارات تحديد الأولويات.

ج- قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يُمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر، فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر، فإذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي، وإذا تم اختيار مشروع للسوق المحلي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت وهنا نتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإنه عندما اختار بديل في نشاط معين ضحى في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

د- القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري، وبسهولة وبساطة حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر.

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100% وكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية وهنا تلعب دراسات الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات وتساعد على حل العديد من المشكلات التي تواجه هذا النوع من القرارات.

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% وهي قرارات قل أن تحدث في مجال الاستثمار وتحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار وتحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظروف.

و- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:

حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بكثيرة الحدوث ولكن في الواقع العملي يغلب على القرارات الاستثمارية فيه، الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

5- المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري:

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي: [1]

أ- مبدأ الاختيار:

يفترض في المستثمر الرشادة ومنه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفأه مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

ب- مبدأ المقارنة:

إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لابد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

ت- مبدأ الملائمة:

كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

ث- مبدأ التوزيع:

[1] سليمة نشنش، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي -دراسة الحالة-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع المالية، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005، ص ص 2-3.

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التنويع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

6- المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري الناجح على ثلاث مقومات أساسية هي:[1]

أ- تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار:

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية. وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة التالية:

- الربحية .
- السيولة .
- الأمان.

ب- الاسترشاد بالأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار:

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين:

- **الأمر الأول:** أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

✓ تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.

✓ تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.

✓ تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار.

✓ تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.

✓ اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

- **الأمر الثاني:** فهو أنه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره.

ت- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:

بناء لما تقدم لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماما تحقق العائد الهدف على استثماراته إلا بتحقق شرطين هما:

- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة.

[1] محمد مطر، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية**، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 41-45.

- أن تكون أيضا مؤكدة تماما من حيث التوقيت.

وأي خلل يحدث في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمنا على العائد الهدف.

لذا ينشأ عن احتمال عدم تحقق أي من الشرطين السابقين مخاطرة تحيط بالاستثمار. وتتنوع مخاطره كما يتفاوت مداها وفقا لطبيعة أدوات ومجالات الاستثمار.

المطلب الثاني: القرار التمويلي

1- مفهوم قرار التمويل:

عرف القرار التمويل على "أنه القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمارات. فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أم اللجوء إلى الاستدانة".[1]

كما يعرف قرار التمويل بأنه "القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها، والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل".[2]

فيما يتعلق بحالة مؤسسة وعلى المدى الطويل نصادف نوعين من القرارات (القرارات المتعلقة بالتخصيص الأمثل للأموال، والقرارات المتعلقة بالهيكل المالي) وعلى المدى القصير نعتبر أن القرارات متصلة بإدارة رأس المال ونحن نشير إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الأسهم (آلات تسجيل النقد، المطالبات (الديون) وديون الاستغلال (العملية).

نظرية المالية تقوم دائما بتحليل هذه القرارات على المدى القصير والطويل ولكن دائما بنظرة إيجابية ومتفائلة على سبيل المثال نظرية تكلفة رأس المال، إدارة محفظة (حقيبة)، نظرية الخيارات...

الطابع الأمثل لهذه القرارات المالية جلب عددا من الباحثين لاقتراح أساليب البحوث التشغيلية لحل المشاكل التي تنطوي عليها هذه القرارات على سبيل المثال مشكلة تحديد الهيكل الأمثل لرأس المال، الأبحاث العملية تستغل أيضا مفهوم الاستخدام الأمثل ووضع نماذج المشاكل بالطريقة الكلاسيكية، النماذج الكلاسيكية تعبر عن بعض مشاكل المال كمشاكل التحسين (تعظيم أو تقليل) تحت ضغوط حيث الحل يمثل الخيار الأفضل.[3]

يستخلص مما سبق أن القرار التمويلي هو العملية التي تتحرى المؤسسة من خلالها عن طرق الحصول الأموال الضرورية لانتعاش مشاريعها الاستثمارية، وتكمن منفعته عند اتخاذه في الوقت الملائم و المناسب.

---

[1] مليكة زغيب، إلياس بوجغادة، **دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، يومي: 14،2009/04/15، ص 02.

[2] محمود جمام، أميرة دباش، **"أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، ديسمبر 2015، ص 71.

[3] Roland Portrait, Op.cit, p 75.

2- العوامل المؤثرة في القرار التمويلي:

يتأثر القرار التمويلي بجملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في اتخاذه، والتي يجب مراعاتها ودراستها، والإلمام بها في عملية اتخاذ القرار التمويلي، ويمكن إجمال مختلف تلك العناصر في النقاط الآتية:[1]

أ- عنصر الملائمة:

يتحقق ذلك من خلال الحرص على أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال، فالملائمة بين مصادر التمويل، ومجال الإنفاق والاستخدام، من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ب- وضع السيولة النقدية للمؤسسة:

يجب على متخذ القرار التمويلي أن يكون عارفا بالوضع المالي للمؤسسة، وملما بحالة السيولة النقدية داخلها ومُدركا للسياسات التي تتبعها المؤسسة في إدارة تلك السيولة، ففي حالة ما إذا كان وضع السيولة في المؤسسة حساسا وحرجا، فقد تكون المؤسسة مُضطرة إلى البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل، لتجنب الضغط على السيولة مستقبلا.

ت- القيود المفروضة على المؤسسة المقدمة، أو سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة، أو قيود على مصادر تمويل أخرى لذا يجب على متخذ القرار التمويلي الالتفات إلى مختلف تلك القيود المفروضة، وتحليلها ودراستها، لاعتماد القرار التمويلي وفقا لما يلاءم المؤسسة من تلك القيود.

ث- المزايا الضريبية:

تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجي تحقق وفورات ضريبية، تُخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال، لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ج- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل:

إذ يجب على متخذ القرار التمويلي مراعاة تكلفة مصادر التمويل المختلفة، التي يمكن اعتمادها في تمويل المؤسسة، والوقوف على تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.

3- مصادر التمويل:

أ- التمويل الداخلي:

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 277.

التمويل الداخلي يعني "مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأس مالها العامل من الأموال الذاتية للمنشأة، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة"، ومع ذلك نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل وهي:[1]

- **النوع الأول:** وهو التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- **النوع الثاني:** وهو التمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المنشأة الاستثماري وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي:

✓ مخصصات الاهتلاك.

✓ الاحتياطات.

✓ الأرباح المحتجزة.

ويمكن القول أن مخصصات الاهتلاك عبارة عن تكلفة تتحملها المؤسسة في نهاية الدورة المالية، وهي الأقساط السنوية المخصومة من الإيرادات وفق طريقة الاهتلاك المطبقة بغرض استبدال الأصل بعد انتهاء مدة استغلاله، وعدم الإخلال بالقدرة الإنتاجية للمؤسسة.

أما فيما يخص الاحتياطات هي المبالغ المستقطعة من النتيجة الصافية الموجبة التي تخص الدورة من أجل الدورات الآتية، وهي نوعين احتياطات اختيارية واحتياطات إلزامية مفروضة من قبل القانون التجاري، لتوظيفها لخدمة أهداف معينة.

بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة والتي تعتبر من أحسن مصادر التمويل الداخلي، وهي الأرباح الغير موزعة من النتيجة سواء كانت تخص السنة الحالية أو تعود للسنوات السابقة على الملاك والمعنيين بها، وفقا للقانون الأساسي للمؤسسة أو قرار مجلس الإدارة.

- **مزايا وعيوب التمويل الداخلي:**

✓ **مزايا التمويل الداخلي:**

- التمويل الداخلي يعطي المنشأة حرية الحركة وشبه استقلال كلي عن المالكين والغير، وقد يؤثر ذلك على الريعية وذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية.
- تدعم الأرباح المحتجزة المقدرة الافتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**،ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 289-291.

✓ **عيوب التمويل الداخلي:**

- يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
- قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية (الداخلية) في نشاط المنشأة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية مما يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل.

ب– التمويل الخارجي:

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية. ففي ظل افتراض استقلال الشركة، فإن الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لابد من معرفتها وفقا للأوضاع والشروط التي يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة والتي تتطلب وقتا يتطلبه استخدام التمويل الداخلي المتولد من العمليات الجارية.

يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي، واحتياجات الشركة المالية، أي أنه مكمل التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية (سواء الاستثمارية أو الجارية).

وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للشركة، مما يحدو بها للجوء إلى مصادر خارجية بزيادة رأس مال الأسهم أو الاقتراض أو هما معا.

يمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال، لتمويل الاستثمارات الرأسمالية فيما يلي:

- الحصول على أموال الغير في شكل قرض بإصدار سندات قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية أو باتفاقيات خاصة.
- الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة كما في الشركات المساهمة أو إضافة مساهمات حكومية.[1]

المبحث الثالث: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

تعتبر المعلومات المحاسبية ركيزة الأساس لاتخاذ قرار مالي رشيد، فمتخذوا القرارات يعتمدون على ما ينتجه النظام المعلومات المحاسبي لاتخاذ القرار سواء كان استثماري أو تمويلي.

المطلب الأول: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات

1– تحليل نظري عن العلاقة بين البيانات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات في المشروع:

يقوم التحليل المذكور على تمييز عملية اتخاذ القرارات بثلاثة عوامل رئيسية هي:[2]

أ– مدخلات القرارات.

---

[1] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى**، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2004، ص ص 391– 393.

[2] منذر يحي الداية، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة دراسة ميدانية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 39.

ب- مخرجات القرارات.

ت- نماذج اتخاذ القرارات.

فمدخلات القرار "عبارة عن العوامل التي يستند إليها متخذ القرار بصدد اتخاذ القرار الإداري". ومخرجات القرار "عبارة عن القرار الذي يقوم باتخاذه مدير المشروع". أما نماذج القرارات فهي "تمثل العلاقة بين القرار ومجموعة من مدخلات القرار".

وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد وتوزيع البيانات المحاسبية هو مساعدة متخذ القرارات في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات يعتبر ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات. لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تنحصر في توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرارات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بإتباعها في الاختبار من بين استعمالات الموارد الاقتصادية المحدودة لإدارة المشروع.

يستنتج أن متخذ القرار يعتمد على ما يطرحه نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرار، فهذا الأخير تكمن مهمته في إنتاج معلومات محاسبية ذات قيمة ومنفعة للأطراف المعنية.

2- المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات:

يُرى أن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساس لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها؟

في الواقع أن إحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريرا عن تطوير نظرية المحاسبة أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية المناسبة لترشيد القرارات، وتتمثل تلك الخصائص فيما يلي:

- الملائمة أو المناسبة أو الصلاحية.
- القابلية للتحقق.
- التحرر من التميز.
- القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة، لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير مجمع المحاسبين الأمريكي كما يلي:

أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية للتطبيق على كافة العمليات المحاسبية وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات.

وإذا كان البعض يقرر أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال التطبيق على كافة المعلومات والعمليات المحاسبية إلا أن هناك قيودا عديدة يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق ومن أهمها:

- وقت إتاحة المعلومات المحاسبية.
- اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخليا.
- اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات.
- اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية.
- اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات.

ويجب أن نلاحظ أن هذه القيود ذكرت على سبيل المثال لا الحصر، ورغم ذلك فإن معيار المنفعة يعتبر في رأينا المعيار العام أو الرئيس الذي يحتل مكان الصدارة بين معايير المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن المعايير الأخرى يمكن اعتبارها مشتقة من هذا المعيار، أو اعتبارها مواصفات للمعلومات النافعة. [1]

ويمكن القول أنه لا يختلف اثنان حول جسامة وأهمية المعلومات بالنسبة لاتخاذ قرارات رشيدة، ولكن ثار نقاش حول معيار المنفعة إن كانت هناك قيود تحكمه أم لا، وتم التوصل إلى وجود قيود تضبط هذا المعيار في مجال التطبيق مع الأخذ بعين الاعتبار أنه المعيار الأساسي والمعايير الأخرى تنبع منه.

المطلب الثاني: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار

1- أنواع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري:

يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح.

يمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي: [1]

[1] أحمد عبد الهادي شبير، **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات الساهمة العامة في فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 83-86.

أ- معلومات عن البيئة الخارجية للشركة:

وتتضمن تلك المعلومات معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعدلات الضرائب، بالإضافة إلى معلومات اجتماعية عن عادات وتقاليد المجتمع ومستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك فيه، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة واستقرار سياسات الاستثمار خاصة وأخيرا معلومات عن سوق رأس المال ودرجة نموها وحجم التعامل فيها والخطر المنتظم للسوق وأسعار الأوراق المالية.

ب- معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه الشركة:

وتتضمن معلومات عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه ودرجة المنافسة وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع ومستوى التكنولوجي فيه ومعلومات عن العمالة.

ج- معلومات عن الشركة:

وهي "المعلومات التي تصدر بواسطة الشركة أو جهات أخرى تحدد النشاط في الشركة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية".

والمعلومات الكمية سواء كانت معلومات محاسبية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي أو المؤقت والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية وتقرير مجلس الإدارة أو معلومات غير محاسبية عن كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ومعدلات نموه ودرجة المنافسة وتأثيرها على الشركة وأسعار أسهم الشركة.

أما المعلومات غير الكمية فهي معلومات عن البيئة الداخلية للشركة مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

إضافة إلى ما سبق يهتم المستخدمون الخارجيون (أهمهم فئة المستثمرون ثم المقرضين) بالمعلومات المتعلقة بالنقاط الثلاث التالية:

- التدفقات النقدية:

التي يتوقعون الحصول عليها مستقبلا في شكل توزيعات أرباح نقدية وهي تمثل استردادا لأموال المستثمرين في المنشأة.

- معرفة القدرة الكسبية للمنشأة:

[1] أنور عدنان نجم، **مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص 44-47.

أي مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة التالية، ويتم التعرف على القدرة الكسبية في شكل توزيع أرباح المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم.

– تقييم الوضع المالي للمنشأة بثلاثة اعتبارات رئيسية مرتبطة وهي:

✓ **السيولة:**

ويقصد بها "قدرة المنشأة على مواجهة وسداد التزاماتها في الأجل القصير".

✓ **اليسر المالي:**

وهو "قدرة المنشأة على إنتاج تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها والقروض الطويلة الأجل".

✓ **الربحية:**

وهي "قدرة المنشأة على توليد موارد اقتصادية مضافة وتتمثل الربحية في إنتاج سلع وخدمات ثم بيعها بسعر يزيد عن تكلفة الموارد المستنفذة في تلك الأنشطة".

نستخلص مما تقدم أن المعلومات ذات الصبغة الاقتصادية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري التي يتم حشدها وتجميعها من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة الاقتصادية تشكل مزيج يعمل على تصويب القرار.

2– مصادر الحصول المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري:

يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لتحليل أي منشأة إلى نوعين هما:

أ– مصادر داخلية من المنشأة:

تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المحاسبية ما يلي:

- **القوائم المالية الأساسية:**

وتشمل أربع قوائم أساسية هي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

– المذكرات والمرفقات المرفقة بالقوائم المالية:

وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

– التقارير المؤقتة:

والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية).

– تقارير مجلس الإدارة:

والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

– تقرير مراقب الحسابات:

وما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم راجعتها.

✓ قوائم تنبؤات الإدارة.

✓ معلومات أخرى.

ب– مصادر خارجية:

وتشمل المصادر الخارجية للمعلومات المحاسبية ما يلي:

– الصحف:

يوجد العديد من الصحف المتخصصة التي تهم المستثمرين.

– المجلات المالية المتخصصة:

هناك العشرات من المجلات التي تهم جمهور المستثمرين.

– مطبوعات استشاري الاستثمار:

يقصد باستشاري المؤسسات المتخصصة في الاستثمار.

– مطبوعات بيوت السمسرة:

عادة ما يوجد في بيوت السمسرة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات من شأنها أن تحقق لبيت السمسرة مركزا تنافسيا بين أقرانه.

ويتيح قسم البحوث للعملاء الحاليين والمحتملين معلومات مجانية مفيدة عن حالة توقع رأس المال والأوراق المالية التي ينصح ببيعها أو بشرائها بما يناسب كل فئة من فئات المستثمرين.

- **المطبوعات الحكومية:**

تعتبر المطبوعات الحكومية من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة وذلك إضافة إلى كونها مصدرا للمعلومات عن العديد من الصناعات.

- **بنوك المعلومات:**

توفر للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المنشآت التي أصدرتها.

- الأصدقاء والشائعات.

- الأسرار المنقولة عن المشروع.
- بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.

المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرار التمويل

1- مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف، واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية، والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي مما يساهم في تحديد أهمية، وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية، ومن مصادر أخرى لاستخدامها ليقيم أداء المنشأة لاتخاذ القرارات".[1]

2- تقييم هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

أ- مفهوم التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها".

مما سبق يظهر أن التوازن المالي يساهم في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة، وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي تواجهه المؤسسة.[2]

نستنتج أن التوازن المالي هو تساوي الاستخدامات مع مصادرها، أي يجب أن يكون قدر كافي من مصادر طويلة الأجل لتغطية الاستخدامات الثابتة والقروض قصيرة الأجل تمول الأصول المتداولة، وذلك خلال مدة زمنية محددة.

ويتم قياس التوازن المالي باستخدام المؤشرات التالية:

ب- رأس المال العامل:

[1] محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، "**دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي دراسة ميدانية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016، ص 304.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم –دراسة حالة– مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000–2002)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001–2002، ص ص 36-37.

يمكن تعريف رأس المال العامل على أنه "حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأمد أي الموجودات المتداولة في فقرات النقدية والذمم المدينة والمخزون والاستثمارات المؤقتة".[1]

كما يعرف على أنه "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة". ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:[2]

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة. بحيث يسمح بمجابهة الاستحقاقات القصيرة الأجل المتمثلة في الديون القصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق... ولذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام الأمان.

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:

- **رأس مال عامل موجب:**

في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان، والذي يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة إستحقاقية الديون.

- **رأس مال عامل معدوم:**

هنا المؤسسة تمول أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير آمنة، بحيث ينجم عنها مخاطر في الأجل القصير، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

- **رأس مال عامل سالب:**

[1] حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، **"دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة"**، مجلة كلية الإسلامية الجامعة ، العدد 15، 2011، ص 341.

[2] عبد الحكيم سليماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية –دراسة حالة– مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 ص 129-135.

يشير المؤشر أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

ب- احتياجات رأس المال العامل:

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

ويمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنها "الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ما عدا سلفات مصرفية)".

وتمثل احتياجات رأس المال العامل إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء التسبيقات البنكية) من جهة ثانية.

وتعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى موارد الدورة بل تحتاج إلى موارد أخرى والعكس إذا كانت النتيجة سلبية.

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقتين التاليتين:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – قيم جاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محققة) – (ديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)

ث- الخزينة:

تمثل الخزينة مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الاستغلال. وتعرف الخزينة على أنها "إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية"، كما تعرف "بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل".

يمكن القول أن الخزينة تمثل مجموع الأموال الجاهزة والموجودة في صندوق المؤسسة خلال دورة الاستغلال لكن لا تشمل السلفات المصرفية.

ويمكن حساب الخزينة بطريقتين:

الخزينة = قيم جاهزة – سلفات مصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات في رأس المال

ترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تظهر ثلاث حالات:

- **خزينة موجبة:**

ويكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة لكن يجب مراعاة أن لا يكون الفرق كبيرا هذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.

– خزينة معدومة:

أي تساوي رأس المال العامل مع الاحتياجات وهذا يمثل توازن مالي أمثل للمؤسسة والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومن ثم التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

– خزينة سالبة:

عندما تكون الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

3– تقييم هيكل التمويل باستخدام النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة والشائعة في تحليل القوائم المالية، بحيث تمكن نتائجها من الإجابة عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة ومدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة.

ويمكن تقسيم النسب المالية كما يلي:

أ- **النسب الهيكل المالي:**

تعبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناته، كما تقيس المديونية وقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها ومن أهم هذه النسب:

– نسبة التمويل الدائم:

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة يمثل رأس مال عامل والذي يعبر عن هامش أمان يوجه لتمويل الأصول المتداولة وهي تمثل حالة التوازن.

أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد، هذا يدل أن جزء من الأصول الثابتة ممول بقروض قصيرة الأجل وهذا مؤشر سلبي وخطير على المؤسسة وهذا يدل على حالة عدم التوازن.

– نسبة التمويل الخاص:

تعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

– نسبة الاستقلالية المالية:

وتعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه دائنيها واعتمادها على أموالها الخاصة في التمويل وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يدل أن المؤسسة غير مثقلة بالديون وبإمكانها التعامل مع دائنيها بمرونة في شكل اقتراض أو تسديد ديون.

- **نسبة قابلية السداد:**

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة تعرضها إلى وضعية مالية صعبة قد تصل به إلى الإفلاس، وبالتالي فهي تعبر عن مدى ضمان المؤسسة لأموال الغير، ويعبر عنها بالعلاقة الآتية:

$$\textbf{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة (يستحسن أن تكون أقل من 0.5) كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

ب- **نسب السيولة:**

وهي "نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات القصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالالتزامات المستحقة خلال السنة المالية". ومن أهم هذه النسب:

– نسبة التداول (السيولة العامة):

تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فهي تعمل على قياس التوازن المالي أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات القصيرة الأجل والمصادر المالية القصيرة الأجل. ويعبر عنها وفق العلاقة الآتية:

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

كلما زادت هذه النسبة دل على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون اللجوء إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

- **نسبة السيولة المختصرة:**

توضح مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل دون الاعتماد على عنصر المخزون لصعوبة تصريفه وبطئ تحويله إلى سيولة. ويعبر عنها وفق العلاقة الآتية:

$$\textbf{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون}}{}$$

الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة الجاهزة:**

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ج- نسب المردودية:

تعتبر المردودية أو الربحية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي ويعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات المتخذة، وتظهر هذه النسب الآثار المشتركة للسيولة والمديونية وإدارة الأصول على نتائج المؤسسة، ومن أهم هذه النسب:

- **نسبة هامش الربح:**

تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة عن تحقيق الأرباح من دورة استغلالها فكلما زادت هذه النسبة زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\textbf{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

- المردودية الاقتصادية:

و"هي تبين مدى فعالية المؤسسة في استغلال أصولها، وبالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في توليد الأرباح، وتعبر عن العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها". وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\textbf{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

المردودية المالية:

وتسمى أيضا معدل العائد على الأموال الخاصة، وتقيس هذه النسبة مقدار العائد المحقق من استخدام أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم، وبالتالي كلما ارتفعت هذه النسبة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة. والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة. وتحسب العلاقة الآتية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

خلاصة:

يفرز نظام المعلومات المحاسبي مخرجاته في شكل قوائم مالية يُعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الإدارية عامة والقرارات المالية خاصة، إضافة إلى هذا فهي تشكل أساسا اتخاذها. ومنه تظهر عملية اتخاذ قرارات مالية سديدة عندما تتواجد معلومات محاسبية تلعب دورا هاما في تحديد مسارها، حيث تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بظروف القرار، لمنح متخذ القرار مختلف المعلومات اللازمة لذلك.

وحتى يتمكن متخذ القرار من اتخاذ قرار استثماري سليم يكون بحاجة إلى معلومات محاسبية تفيده بشأن تخصيص جزء من الموارد اللازمة للمشروع الاستثماري من تخطيط ودراسة جدوى....، للحصول على موارد مستقبلية وهذا الأخير يحتاج إلى مصادر تمويل ولتحديدها يجب اتخاذ قرار تمويلي بشأنها مستعينا في هذا على معلومات محاسبية باستخدام التحليل المالي وتقييم هيكلها التمويلي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. وتجسُد هذين القرارين على أرضع الواقع تتمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها.

الفصل الثالث:

استخدام مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية مؤسسة التسيير السياحي بسكرة

E.G.T BISKRA

تمهيد:

تطرقنا في الجانب النظري إلى نظام المعلومات المحاسبي من خلال التعرف على ماهيته والتطرق إلى أهم أساسياته وتم بيان ماهية القرارات والتعرف بشكل مفصل على قراري الاستثمار والتمويل.

وبالاعتماد على ما جاء في الجانب النظري سنحاول تسليط الضوء على إحدى المؤسسات الجزائرية، وعليه تم انتقاء مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، وستتم المحاولة إلى كيفية التوصل إلى اتخاذ قرارات مالية بناءا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي على مستوى هذه المؤسسة. وذلك من خلال إجراء مقابلات وتحليل الوثائق والمعلومات المتحصل عليها لإدراك نتائج الدراسة، هذا ما سنحاول الإلمام به في هذا الفصل.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة E.G.T BISKRA

بعدما وقع اختيار مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، سيُجرى تطبيق الدراسة الميدانية على مستوى المؤسسة بهدف اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية لهذه الدراسة.

المطلب الأول: إنشاء المؤسسة

مؤسسة التسيير السياحي بسكرة (باختصار: E.G.T Biskra)، المنشأة بالمرسوم رقم° 83-216 الصادر في 26 مارس 1983، انبثقت عن عملية إعادة هيكلة قطاع السياحة، والتي مست الشركات الوطنية: ALTOUR وSONATHERM.

في المرحلة الأولى ورثت المؤسسة الوحدات التالية نتيجة إعادة الجدولة:[1]

- مركب حمام الصالحين بسكرة.
- فندق الزيبان بسكرة.
- فندق سوف الوادي.

وفي خطوة ثانية قرار بإعادة تطوير تجسد بالمرسوم رقم ° 85-48 بتاريخ 2 مارس 1985. الأخيرة ركزت على نقل جزء من التراث سابقا، تديرها مؤسسة التسيير السياحي للشرق (E.G.T.Est) إلى مؤسسة التسيير السياحي بسكرة. متمثلا في الوحدات التالية:

- فندق القايد بوسعادة.
- فندق الواحة تقرت.

وحدتان كذلك في طريق الانجاز، حيث تم إرفاق:

- فندق لوس الوادي.
- فندق القلعة المسيلة.

وعلاوة على ذلك القرار رقم 97/02 في 2009/04/10 لمجلس مصالح الدولة للنظر في الملف لإعادة تأهيل فنادق الجنوب واقتراح لإعادة تنظيم جزئي، كان الموافقة على انضمام "القايد" إلى**l'EGH EL DJAZAIR** اعتبارا من 1 يناير 2010.

المطلب الثاني: الاستقلال المالي وتغير الوضع ورأس المال الاجتماعي

كجزء من تنفيذ القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 الخاص بتوجيه المؤسسات العامة الاقتصادية تحولت مؤسسة التسيير السياحي (E.G.T Biskra)، بقانون التوثيق رقم 483 المؤرخ في 21 مارس 1990 إلى شركة

[1] مسئول مصلحة المحاسبة بالمؤسسة محل الدراسة المؤسسة.

ذات أسهم، و قد حدد رأس المال الأولي بـ : 20,000,000 دج مقسمة إلى 200سهم من 100,000 دج المساهمات موزعة كما يلي:

- صندوق المساهمات الخدماتية 40%.
- صندوق مساهمات البناءات 30%.
- صندوق مساهمات الصناعات المختلف 30% .

في عام 1992 استفادت الشركة من إجراءات توحيد المالية التي سمح لها بزيادة رأس مالها بنسبة حوالي 89 مليون دينار، ليصبح رأس مال الشركة مقدرا ب 109,000,000 دج.

وقد اشتركت هذه الزيادة في رأس المال بالكامل من قبل صندوق الخدمات الذي أصبح المساهم الأكبر بـ 89 ٪ ، في عام 1994 تم نقل الأسهم بين صندوق مختلف الصناعات والخدمات لصالح هذه الأخيرة لتكوين رأس المال في ذلك الوقت وأصبح على النحو التالي:

- صندوق المساهمات الخدمية 1030 سهم بنسبة 94,5% من رأس المال.
- صندوق مساهمات مختلف الصناعات 60 سهم بنسبة 05,5% من رأس المال.

في سنة 1995 عرف رأس المال زيادة بمقدار 91 مليون دينار، مع إعادة تنظيم الشركة القابضة حيث أصبحت مملوكة بالكامل للخدمات العامة القابضة سنة 1996. والقابضة خدمات الصيدلة والكيمياء سنة 2000 نتيجة لإنشاء شركات تسيير مساهمات الدولة.

وتم تعزيز قاعدة رأس المال للشركة في عام 2007 مع زيادة رأس المال ارتفع هذا الأخير من200,000,000 دج إلى 782,000,000دج، ثم تم الاكتتاب بشكل كامل بواسطة مؤسسة تسيير مساهمة الدولة SGP-GESTOUR، في 30 مارس 2013 تم زيادة رأسمال إلى 835, 400, 000.00 دج بواسطة إدماج رصيد الحسابات الجارية للشركاء.

المطلب الثالث: عمل المؤسسة وهيكلها الإداري

1- طبيعة عمل المؤسسة:

تتمثل مهمة المؤسسة في الترويج للسياحة، فهي مسئولة عن تطوير وإدارة وتنظيم وتسويق أي منشأة سياحية في الصحراء، نشاطها يتعلق أساسا بالفنادق والمنتجعات والمركبات السياحية، واستثمرت الشركة كنشاط ثانوي، منذ عام 1996 في المطاعم وإعداد الموظفين.

- **مجلس الإدارة:**

وتدار الشركة من قبل مجلس إدارة يتألف من ستة أعضاء، بوجود عضوين يمثلان حقوق العمال. وحاليا تدار من طرف مدير عام.

وظائف المؤسسة الرئيسية مراقبة من المديرية العامة، وتتمثل في:

- مديرية الوسائل والإدارة.
- مديرية المالية والمحاسبة.
- مديرية العمليات والتسويق والمرافق.
- وحدة التدقيق.

والشكل الموالي يوضح الهيكل الإداري لمؤسسة التسيير السياحي بسكرة:

الشكل رقم (04): الهيكل الإداري للمؤسسة

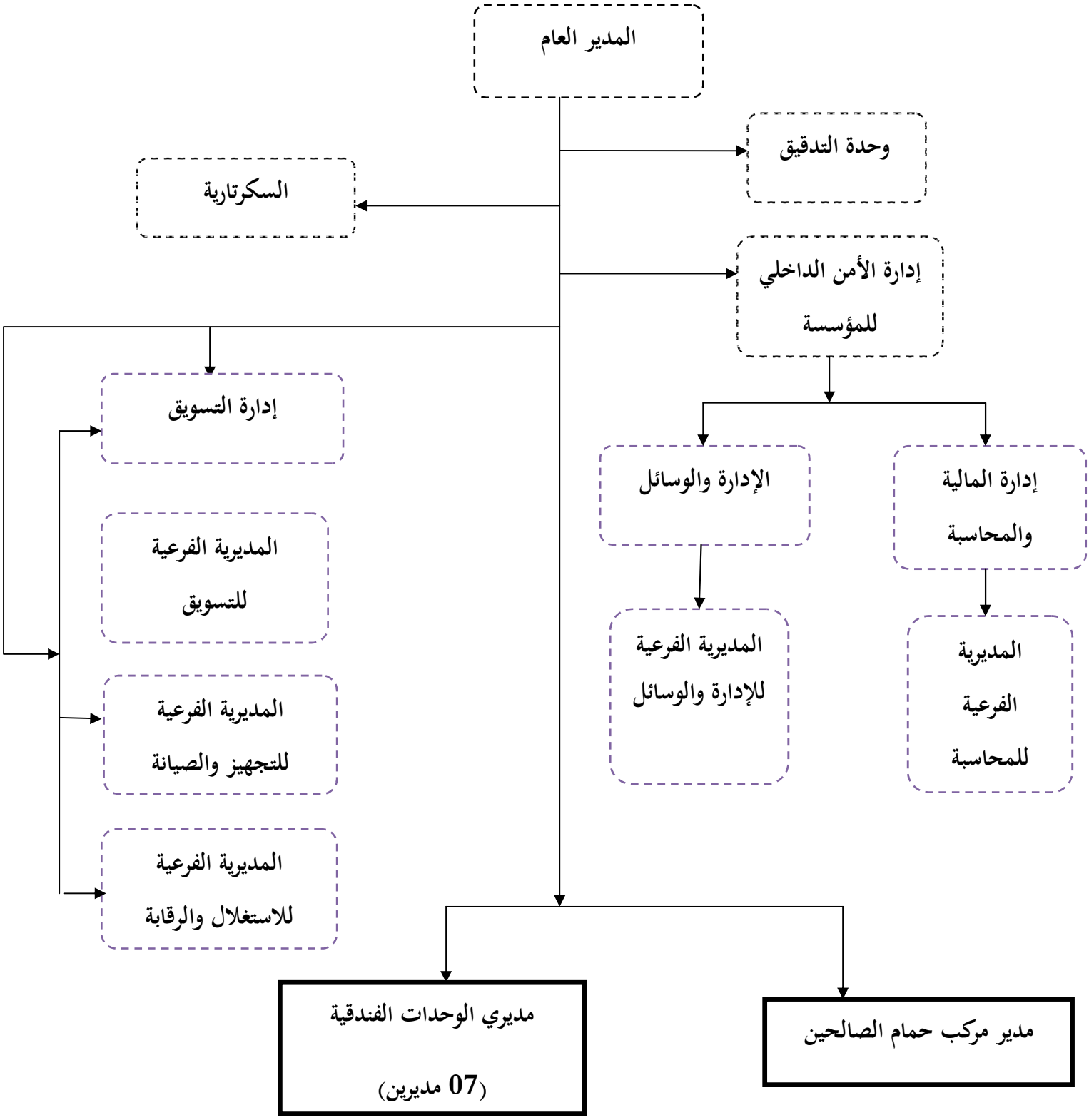

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن المدير العام يمثل أعلى هيئة في التنظيم الإداري للمؤسسة، والذي يندرج تحته السكرتارية، وحدة التدقيق، وإدارة الأمن الداخلي للمؤسسة تتضمن إدارة المالية والمحاسبة، الإدارة والوسائل ولكل منهما مديرية فرعية. كذلك يتضمن إدارة التسويق التي لها مديريتها الفرعية، المديرية الفرعية للتجهيز والصيانة، المديرية الفرعية للاستغلال والرقابة. والمدير العام له علاقة مباشرة بمدير مركب حمام الصالحين ومديري الوحدات الفندقية.

2- إمكانيات المؤسسة:

- قدرات الاستقبال:

الجدول التالي يبين قدرة المؤسسة على الاستقبال وفق الهيكلة الجديدة في مختلف الفنادق التي تقوم بتسييرها ومركب حمام الصالحين:

الجدول رقم (01): قدرات الاستقبال في المؤسسة

وحدة	تاريخ بداية الاستغلال	السعة الحالية					
		غرف	شالي	سرير	غطاء	معالجة	حمام
حمام الصالحين – بسكرة	1976	204	72	468	400	1550	600
فندق الزيبان– بسكرة	1971	98	/	196	150	/	/
فندق سوف – الوادي	1971	89	/	182	100	/	/
فندق الواحة – تقرت	1972	69	/	138	150	/	/
فندق القلعة – مسيلة	1995	147	/	296	130	/	/
فندق لوس– الوادي	1997	96	/	192	150	/	/
	المجموع	703	72	1472	1080	1550	600

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

3- المساحة:

فيما يتعلق بالمكان فبعد انتهاء المؤسسة من الاستحواذ على جميع الوحدات الموجودة على تراثها، أصبح وضع المؤسسة كالتالي:

جدول رقم (02): مساحة كل وحدة وقيمتها بالدينار

الوحدة	مساحة الوحدات			تاريخ الفتح	القيمة بـ د.ج
	م الإجمالية	م المبنية	م غ المبنية		
حمام الصالحين – بسكرة	27 هك و 141 م^2	26.014 م^2	24 هك و 4127 م^2	1988/05/12	4.538.368,80
فندق الزيبان – بسكرة	20.272 م^2	5.272 م^2	15.000 م^2	1988/09/21	504.865,92
فندق لوس – الوادي	30.615 م^2	8.844 م^2	21.772 م^2	1995/05/03	3.100.000,00
فندق الواحة – تقرت	16.596 م^2	5.500 م^2	11.096 م^2	2000/02/22	1.882.156,00
فندق القلعة – مسيلة	22.978 م^2	10.200 م^2	12.778 م^2	2002/06/02	4.500.471,00
فندق سوف – الوادي	13.593 م^2	6.000 م^2	7.593 م^2	2005/05/22	1.749.419,10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

4- الموارد البشرية:

بتاريخ 2015/12/31 الشركة وظفت مجموع 403 موظف من بينهم 80 متعاقد، حسب الفئات المهنية كما يلي:

جدول رقم (03): توزيع العمال في المؤسسة

	الدائمين	المتعاقدين	المجموع
اطارات	24	11	35
الأعوان التطبيقيين	129	20	149
العمال	170	49	170
المجموع	323	80	403

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: اعتماد المؤسسة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

للحصول على قرار استثماري و قرار تمويلي سليمين لابد من الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة في حساب النتائج والميزانية العامة.

المطلب الأول: واقع نظام المعلومات المحاسبي واتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة

1- المصادر الرئيسية:

- المقابلة:

اعتمدنا في دراستنا على المقابلة والتي تعد من أهم الأدوات شائعة الاستخدام، حيث تمت المقابلة المغلقة مع مسئول مصلحة المحاسبة والمالية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة، لطرح مجموعة من الأسئلة بقصد الحصول على إجابات دقيقة بما يتوافق مع الإشكالية المطروحة وما ينطوي تحتها من أسئلة فرعية، وتمثلت هذه الأسئلة فيما يلي:

س1: ما هي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي؟

س2: كيف تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية؟

س3: فيما تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي؟

س4: هل تقوم المؤسسة بتطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي لديها؟ إذا كانت الإجابة بنعم.

س5: من المسئول على تقرير ذلك؟

س6: هل للمحاسب دور في تطوير نظام المعلومات المحاسبي؟ كيف يتم ذلك؟

س7: كيف تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات مالية رشيدة؟

س8: ما هي الخصائص الضرورية التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرارات سليمة؟

س9: من أهم خصائص المعلومات المحاسبية معيار المنفعة، كيف يتم تحديد أن المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة ذات منفعة؟

س10: كيف تظهر خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات فعالية؟

س11: هل تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري؟

س12: ما هي أهم المتطلبات التي يجب توفرها في متخذ القرار؟

س13: هل تعتمد المؤسسة على المصادر الخارجية للحصول على المعلومات لاتخاذ القرار الاستثماري؟

س14: هل تعتمد المؤسسة على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية لتقييم أدائها ومن ثم اتخاذ قراراتها؟

س15: ما هي النسب المالية التي تقوم المؤسسة بحسابها؟

– تحليل القوائم المالية:

اشتملت معطيات الدراسة على وثائق مقدمة من طرف مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، تمثلت هذه الوثائق في (الميزانيات وحسابات النتائج لفترة تقدر بخمس سنوات). كما تم تحليل القوائم المالية بالاعتماد على برنامج EXEL للوصول إلى النسب المالية وطرق تقييم الاستثمارات.

2– المصادر الثانوية:

- الاستعانة بالإنترنت من مقالات ومواضيع لها علاقة بنفس الموضوع.
- الاعتماد على الدراسات والأبحاث المنشورة التي كتبت في نفس الموضوع.

3– نتائج الدراسة

- **المقابلة:**

بإتباع أسلوب المقابلة المستخدم للحصول على إجابة للإشكالية المطروحة، ولأجل تأكيد فرضياتها من خلال مجموعة من الأسئلة سالفة الذكر، سنقوم بتحليل أجوبة المقابلة كما يلي:

ج1: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن جميع الوثائق الثبوتية (فواتير، وصل الطلبيات، وصل الخروج، وصل الدخول،...) سواء تتعلق بعمليات الشراء أو عمليات البيع، كذلك كل المستندات المحاسبية المتحصل عليها من الأقسام الأخرى.

ج2: تقوم المؤسسة بمعالجة المعلومات المحاسبية عن طريق ترتيب الوثائق حسب اليوميات (يومية المشتريات، المبيعات الأجور...)، ثم تقوم بمقابلة الحسابات، بعدها يقوم المحاسب بالإجراءات اللازمة لمعالجتها عن طريق البرنامج المخصص لعمل ذلك.

ج3: تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في نوعين:

- مخرجات مساعدة: دفتر الأستاذ، ميزان المراجعة.
- مخرجات نهائية: القوائم المالية، التقارير الإدارية، التصريحات الجبائية.

ج4: نعم تقوم المؤسسة بتحديث الإجراءات الداخلية المتبعة، حيث كان آخر تحديث قامت به سنة 2011، حيث تم تحديث الإجراءات الإدارية وتضمن ذلك تحديث وتعديل إجراءات الرقابة الداخلية وتحديث الإدارة المالية بالشكل الذي يساهم في سهولة استخدام النظام.

ج5: المسئول عن تقرير ما إذا كانت الإجراءات الداخلية بحاجة إلى تحديث: هو مدير المحاسبة المالية.

ج6: يوجد للمحاسب دور في تطوير وتحديث نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال اكتشاف ثغراته التي يمكن أن تعمل على إحداث خلل في النظام وبالتالي تعطيل اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب.

ج7: تساهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي عند اتخاذ أي قرار في المؤسسة، وذلك عن طريق التحليل المالي الذي يقوم به المحاسب سنويا، لتحدد بناءا عليه وضعية المؤسسة.

ج8: من أهم الخصائص الضرورية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية لتعتمد عليها المؤسسة في اتخاذ قراراتها هي: توفر الموثوقية في المعلومة بالدرجة الأولى.

ج9: يتم تحديد ما إذا كانت المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة ذات منفعة: عندما تكون المعلومة صحيحة وهذا راجع إلى درجة ثقة المؤسسة في المصدر الذي تحصلت منه على المعلومة، وكذلك يجب أن تكون سهلة الاستخدام بالنسبة لها.

ج10: تظهر خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات فعالة بما يتناسب مع الوضعية المالية للمؤسسة وعدم اتخاذ قرارات مالية تضع المؤسسة في وضعية حرجة.

ج11: نعم تهتم المؤسسة بتجميع كل المعلومات اللازمة لاتخاذ قراراتها الاستثمارية.

ج12: من أهم المتطلبات التي يجب توفرها في متخذ القرار لدى المؤسسة هي: توفر الأمانة والرشادة لديه بالإضافة إلى خبرته.

ج13: نعم تعتمد المؤسسة على المصادر الخارجية للحصول على المعلومات لاتخاذ القرار، وذلك عن طريق الاعتماد على المطبوعات الحكومية والقوانين، الصحف...

ج14: نعم حيث يظهر اعتماد المؤسسة على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية لتقييم أدائها على التحليل المالي.

ج15: تقوم المؤسسة بحساب النسب المالية التالية: نسبة التمويل، نسبة الاستقلالية المالية، نسبة الخزينة، رأس المال العامل، نسبة التسيير، وذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة إن كانت جيدة أو بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.[1]

المطلب الثاني: اتخاذ القرارات المالية من خلال مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

[1] مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، 2017/04/24.

1- الوضعية المالية:

الجدول رقم (04): تطور الخزينة، رقم الأعمال والتدفق النقدي

البيان	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
رأس المال العامل	319420497.36	403058052.62	412600946.79	278492438.69	319108862.27
الاحتياج في رأس المال العامل	231914019.85	25226893.68	60114327.55	36175941,79	66301947,83
الخزينة	87506477.51	377831158.94	406586619.24	242316496.9	252806914.44
رقم الأعمال	592679526	642439105.67	739092492.58	804347613.13	811549710.99
التدفق النقدي	119589352.32	185553819.36	1277454173.05	1289701325.36	1308704314.48
التدفق النقدي المتراكم	119589352.32	305143171.68	1582597344.73	2872298670.09	4181002984.57

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01-05) و برنامج Microspft Excel.

الجدول رقم (05): النسب المالية

النسب			1	2	3	4	5
نسب الهيكل المالي	نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة الصافية	1,18	1,24	1,99	1,14	1,16
	نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة الصافية	1,04	1,09	1,10	1,02	1,03
	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/الديون	4,69	4,96	5,06	5,31	5,59
	نسبة قابلية السداد	الديون/الأصول	0,17	0,16	0,16	0,15	0,15
نسب السيولة	نسبة التداول	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	3,27	4,28	3,66	3,01	3,56
	نسبة السيولة المختصرة	(الأصول المتداولة – المخزون)/خصوم متداولة	3,12	4,07	3,49	2,77	3,32
	نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة	1,92	1,77	1,98	1,74	2,03
نسب المردودية	نسبة هامش الربح	صافي الربح/صافي المبيعات	0,23	0,24	0,25	0,2	0,19
	المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/الأصول	0,06	0,07	0,07	0,07	0,06
	المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة	0,07	0,08	0,09	0,08	0,07

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملاحق رقم (01-05).

2- طرق تقييم المردودية الاقتصادية للاستثمار:

- **طريقة معدل العائد المحاسبي(TRC):**

بالاعتماد على حساب النتيجة للسنوات الخمس (2011-2015) لدينا النتائج المحاسبية التالية:

الجدول رقم (06): النتائج المحاسبية

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
النتائج المحاسبية	139949043.11	155941757.48	186567211.58	168021673.03	160059736.50
المجموع	810539421.7				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01-05).

متوسط صافي الأرباح المحاسبية= 810539421.7

5

= 162107884.34

معدل العائد المحاسبي= 162107884.34

1897000000

= %8.5

- **طريقة فترة الاسترداد (DR):**

الاستثمار غير منتظم العوائد، نلاحظ أن فترة الاسترداد بتكلفة تقدر1,897,000,000.00 دج تقع ما بين السنة الثالثة والرابعة، ولكن يكون التدفق النقدي المتراكم في السنة الثالثة 1,582,597,344.43 دج، لذلك نحتاج إلى 314,402,655.27 دج، والتدفق النقدي للسنة الرابعة 1,289,701,325.36 دج.

فترة الاسترداد= 314,402,655.27 = 0.24

1,289,701,325.36

نسب الشهر تقع في السنة الرابعة فتصبح:

0.24 *12= 2.8 شهر.

أي 2 شهر و 27 يوم، بمعنى 3 أشهر.

ومنه: فترة استرداد رأسمال المؤسسة المستثمر: 3 سنوات وحوالي 3 أشهر

- **طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN) ، طريقة معدل مردودية العائد الداخلي (TRI) وطريقة مؤشر الربحية (IP):**

بافتراض أن معدل الفائدة على القرض البنكي (3.5%) مساو لمعامل الخصم يكون لدينا الجدول التالي:

الجدول رقم (07): القيمة الحالية الصافية (VAN)، معدل العائد الداخلي (TRI) ومؤشر الربحية (IP)

السنة	التدفق النقدي
السنة1	119589352.32
السنة 2	185553819.36
السنة3	1277454173.05
السنة4	1289701325.36
السنة5	1308704314.48
صافي القيمة الحالية	1769746327,79
معدل العائد الداخلي	24%
مؤشر الربحية	1.93 > 1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق رقم (01-05) وبرنامج EXCEL.

3- تحليلات الدراسة

أ- التحليل المالي:

- **رأس المال العامل FR:**

رأس المال العامل موجب هذا يدل على أن المؤسسة تحقق توازن مالي في الأجل الطويل، أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة مع تحقيق فائض مالي يمكنها من تمويل احتياجاتها المالية لدورات الاستغلال المقبلة. نلاحظ كذلك أن FR> BFR، وهذا هو الشرط الثاني من شروط التوازن المالي حتى يمكن القول أن رأس المال العامل يغطي احتياجات الدورة.

- **احتياجات رأس المال العامل BFR:**

الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال كل السنوات.

- **الخزينة T:**

يظهر في جميع السنوات التقديرية أن خزينة المؤسسة موجبة أي أن المصادر الدائمة تغطي أصولها جيدا، بمعنى رأس المال العامل يغطي كافة احتياجات الدورة وبالتالي هناك توازن مالي للنشاط، لكن الفرق بين رأس المال العامل والاحتياجات كبير نوعا ما وهذا يعني وجود موارد معطلة يجب استثمارها.

- **التدفق النقدي CF:**

التدفق النقدي عرف زيادة بسيطة تقدر بـ 65,964,467.04 دج من السنة الأولى تقديرية إلى السنة الثانية التقديرية. وعرف أكبر زيادة حيث كانت من السنة التقديرية الثالثة إلى السنة التقديرية الرابعة قدرت بـ 912,247,152.31 دج أكثر من السنوات الأخرى التقديرية، وهو في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى لكن مع اختلاف مبالغ الزيادة، وتكمن أهميته في الضمان المستقبلي وبالتالي المشروع يحقق عوائد جيدة للمؤسسة.

– نسب السيولة:

✓ **نسب الهيكل المالي:**

- **نسبة التمويل الدائم:**

هذه النسبة تظهر أن هناك ارتفاع عبر السنوات، باستثناء السنة التقديرية الرابعة التي تعطي لنا 1.14% بحيث تظهر منخفضة بالنسبة للسنوات الأخرى (1.99% في السنة الثالثة التقديرية التي تعتبر أكبر خلال كل السنوات). توضح لنا أن للمؤسسة فائض في أموال دائمة يمثل رأس مال عامل والذي يوجه من أجل تمويل الأصول المتداولة، أي المؤسسة في حالة توازن.

- **نسبة التمويل الخاص:**

هذه النسبة تعبر لنا عن احتياجات المؤسسة من القروض طويلة الأجل بهدف توفير الحد الأدنى من رأس المال العامل، حيث عرفت ارتفاع من السنة التقديرية الأولى إلى السنة التقديرية الثالثة لتصل إلى (نسبة 1.10% في السنة الثالثة) ثم انخفضت في السنتين التقديريتين الرابعة والخامسة. أي المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها.

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

عندما تغطى الديون بواسطة الأموال الخاصة لدينا نسبة 5.06% و5.31% خلال السنة الثالثة والرابعة وانخفضت إلى 1.07% في السنة الخامسة، وهذا يعني أن المؤسسة بإمكانها التعامل مع دائنيها بمرونة والأموال الخاصة لديها تغطي الديون البنكية بشكل كامل.

- **نسبة قابلية السداد:**

قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في السنة التقديرية الأولى قدرت بنسبة 0.17% ، وأخذت في التناقص ابتداء من السنة الثانية من خلال السداد التدريجي، وهذه النسب أقل من 0.5% بالتالي المؤسسة قادرة على ضمان ديون الغير ومنه لديها فرص أكثر في الحصول على ديون في حالة طلبها.

– نسب السيولة:

✓ **نسبة التداول (السيولة العامة):**

توضح هذه النسب درجة تغطية الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة، خلال هذه الفترة عرفت المؤسسة تذبذب في هذه النسب بين انخفاض وارتفاع، حيث كانت أكبر نسبة في السنة التقديرية الثانية. وبالتالي المؤسسة تستطيع مجابهة خطر سداد الالتزامات المتداولة.

✓ **نسبة السيولة المختصرة:**

هذه النسب تعبر عن قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل اعتمادا على الأصول المتداولة ما عدا المخزون، حيث حققت نسبة 4.07% في السنة التقديرية الثانية وهي الأعلى، بينما حققت أقل نسبة في السنة التقديرية الرابعة حيث قدرة بـ 2.77%. ومنه المؤسسة لها القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بواسطة الأصول المتداولة.

✓ **نسبة السيولة الجاهزة:**

هذه النسب تتراوح بين (1.74% و 2.03%) خلال السنوات التقديرية الخمس، ومنه للمؤسسة الاستطاعة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام السيولة المتوفرة لديها.

– نسب المردودية:

هذا النوع من النسب مهم من أجل التقييم الموضوعي لمردودية استثمار المؤسسة، بغية الحكم على فعالية النشاط المسير.

✓ **نسبة هامش الربح:**

توضح لنا هذه النسب قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من دورة استغلالها، أي أنها تشير إلى نسبة ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصروفات الأخرى من مصاريف إدارية وعمومية ومصاريف تمويلية وغيرها.

تعطي لنا نسبة فوائد من تقرير رقم الأعمال، كمعدل سنوي على مدى السنوات التقديرية الخمس تصبح حوالي 0.20%، وهذا مهم في رقم الأعمال، لأن هذا سيفرض أن كل دينار مكتسب خلال تقديم خدمة سيتنبأ بالحصول على 20 سنتيم كفائدة.

حيث عرفت النسب تزايد في الثلاث السنوات الأولى، من ثم انخفضت انخفاض طفيف في السنتين الأخيرتين، كلما زادت هاته النسب زادت إمكانية تحقيق أرباح صافية.

✓ **المردودية الاقتصادية:**

تعبر النسبة عن مدى كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال أصولها وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من أصول والأموال المقترضة في تحقيق عائد على تلك الأموال، وينتظر تحقيق معدل على عائد الاستثمار يوازي تكلفة الأموال على أقل تقدير.

✓ **نسبة المردودية المالية:**

تقيس هذه النسب مقدار العائد المحقق من استخدام أموال الملاك ومدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم، في حالة تملك المؤسسة اسما في البورصة ستجلب أرباح إضافية للمالك، ولكن تبقى منطقية مع تزامن الظروف الحالية للمؤسسة أين لا يوجد سوق مالي عملي بشكل واقعي.

فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيدا، ويجب مقارنتها مع متوسط النسب المحققة في القطاع أو مع أسعار الفائدة السائدة والتي تقدر بـ 3.5%، ومقارنتها مع هذه الأخيرة تعتبر جيدة فهي تتراوح بين (7% - 9%). كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة في الكثير من الأحيان لا تحقق المؤسسة معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية.

ب- طرق تقييم المردودية الاقتصادية للاستثمار:

- معدل العائد المحاسبي (TRC):

يقدر بـ 8.5% وهو معدل مقبول من وجهة النظر الاستثمارية.

- فترة الاسترداد (DR):

فترة استرداد رأس المال تقدر بـ 3سنوات و 3 أشهر أي أكثر من نصف عمر المشروع الاستثماري

وبالتالي تزيد من قابلية الاستثمار وتقل المخاطر المتعلقة به بالإضافة فإن كل التدفقات التي ستكون مستقبلا هي عبارة عن أرباح وهي تزداد بنقصان هذه الفترة.

- القيمة الحالية الصافية (VAN):

القيمة الحالية موجبة حتى مع معدل فائدة 3.5% يكون ذو مردودية، هذا المعدل محدد يستمر على أساس الحد الأدنى للتقدير الفعال لمردودية مشروع الاستثمار، ويعني ذلك أن مجموع التدفقات السنوية المحينة سيغطي نفقات الاستثمار وسينتج عن ذلك فائضا ماليا يتمثل في ربح أو فائض خزينة قدره 1,769,746,327.39 دج وفي هذه الحالة فإن الاستثمار يكون مقبولا من منظور الجدوى المالية.

- معدل العائد الداخلي (TRI):

نستطيع إذن تأكيد أنه بدون مخاطر أو احتمال وقوع أخطاء في هذا الاستثمار وبقيمة مالية تقدر بـ 1,897,000,000.00 دج، يكون مربح بالمقارنة مع مختلف المعدلات المرجعية (معدل الاقتراض أو الودائع لأجل).

- مع أن تكلفة رأس المال أصغر من معدل العائد الداخلي، فإن مشروع المؤسسة مقبول وله جدوى مالية.

– مؤشر الربحية (IP):

يعتبر مؤشر الربحية معيار يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع، وبما أن مؤشر الربحية لمشروع المؤسسة أكبر من الواحد، ذو قيمة 1.93دج أي المشروع ذو ربحية اقتصادية وله جدوى مالية.

ج– اتخاذ القرار الاستثماري والقرار التمويلي بناءا على هذه النسب:

– القرار الاستثماري:

ينتج من تحليل القوائم المالية معلومات كمية ونوعية تساهم في الحكم على كفاءة المؤسسة والتحكم في أدائها كما تعمل على إتاحة المجال للجهات المعنية بهذه المعلومات الكافية والمفيدة والملائمة لترشيد قرارات الاستثمار المستقبلية ووضع أفضل السياسات.

– القرار التمويلي:

إن اتخاذ القرار التمويلي اللازم والمساهمة في تطوير أداء المؤسسة وتجنب خطر الوقوع في العسر المالي وكذلك المساهمة في فتح آفاق جديدة نحو تطوير أدائها وتوسيع نطاقها في السوق، وكل هذا يتم توفيره من قبل التحليل المالي.

وبما أن مؤسسة التسيير السياحي بسكرة E.G.T BISKRA مؤسسة عمومية، فالحاجة إلى القروض الاستثمارية يقررها مجلس الإدارة للمؤسسة، فيقدم لها البنك كل ما تحتاجه دون تقديم أي ضمانات.[1]

خلاصة:

إن التحليل المالي يعمل على إبراز وبيان حالة المؤسسة المالية خلال فترة زمنية معينة للوصول إلى تخطيط مالي سليم، يُعتمد عليه عند اتخاذ القرارات المالية، أي الوصول إلى درجة كبيرة من الثقة أن المشروع بإمكانه إحراز مستوى مقبول من الأرباح التجارية، من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المصاغة في شكل قوائم مالية

[1] معلومات مقدمة من طرف مسئول مصلحة المحاسبة بالمؤسسة.

مرتبطة بما تم تخطيطه من أجل تشغيل المشروع، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من الجهات الأخرى، التي تعمل على مساعدة الأطراف المعنية على اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية صحيحة وآمنة.

ولقد عملنا في هذا الفصل على إظهار العلاقة بين معايير تقييم المشاريع والنسب المالية ودرجة اعتمادها على القوائم المالية التي تمثل أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ومن ثم قمنا بإسقاطها على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة للحصول على نسب ومعايير يستعان بها في اتخاذ قرارات مالية سليمة.

خاتمة

نظرا للظروف التي صار الواقع الاقتصادي اليوم يفرضها على المؤسسة الاقتصادية، غدا استمرارها مرهونا بمدى نجاح قراراتها المتخذة، وأي خطأ في اتخاذها سيقود إلى حتمية الإفلاس والزوال، لذلك أصبح الأمر يحتاج إلى قرارات حاسمة وناجحة، ولضمان هذا عليها العمل والاجتهاد لتحقيق النمو الدائم. مما استوجب على الأطراف المعنية فهم مشاريعهم الاستثمارية فهما جيدا، ولبلوغ ذلك يجب القيام بالدراسات اللازمة المبنية على أسس وطرق علمية صحيحة.

وحتى تستطيع المؤسسة من تشخيص المحيط الذي تعمل فيه، وتتمكن من توقع تقلباته وإيجاد حلول للمشاكل التي يحتمل الوقوع فيها، وكذلك معرفة مكانتها في المحيط الذي تنشط فيه، والمثابرة من أجل زيادتها وتعزيزها، ازدادت حاجة الإدارة إلى معلومات متنوعة تسمح لها للقيام بذلك.

ولكي تتمكن الإدارة من اغتنام الفرص المتاحة أمامها، وبلوغ أهدافها، يجب عليها اتخاذ القرارات المالية الصائبة ويتوقف هذا على أهم نوع من المعلومات وهو المعلومات المحاسبية، التي تتوقف جودتها وفعاليتها على سلامة نظام المعلومات المحاسبي الذي يولدها، فهو يعد من أهم الأنظمة في المؤسسة، فمخرجاته تُلخص وتشمل مختلف أنشطة المؤسسة بصورة دورية، فهذه المخرجات من أهم الركائز التي يُعتمد عليها في عملية اتخاذ القرار المالي.

ولفهم الموضوع أكثر قمنا بالبحث والإطلاع على كيفية مساهمة نظام المعلومات المحاسبي من خلال توظيف المعلومات المحاسبية المتحصل عليها لترشيد القرارات خاصة المالية منها، وكان ذلك باختيار مؤسسة التسيير السياحي بسكرة لإسقاط الجانب النظري على ما هو مطبق في الواقع العملي، وكانت فترة الدراسة بين (2011-2015).

1- نتائج البحث:

بعد إنجاز الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- النتائج النظرية:

1- يشكل نظام المعلومات المحاسبي نقطة التقاء لمختلف الأنظمة في المؤسسة وأهم مصدر للمعلومات لديها.

2- من أبرز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي هي القوائم المالية التي يعتمد عليها بصفة كبيرة في اتخاذ القرارات المالية.

3- كلما توفرت المعلومات المحاسبية على عدد أكبر من الخصائص، كانت ذات جودة وسهلة الاستخدام بالنسبة للأطراف المعنية بذلك.

4- هناك علاقة طردية بين القرار الاستثماري والقرار التمويلي، لأن نجاح القرار التمويلي سيتبعه قرار استثماري سليم.

5- يعد القرار الاستثماري أكثر تعقيدا من القرار التمويلي، لأنه يحتاج إلى معلومات إضافية يكون مصدرها من خارج المؤسسة مثل: المطبوعات الحكومية والصحف....

6- الهدف من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة هو البلوغ إلى هيكل رأس المال الأمثل.

النتائج التطبيقية:

7- تعتمد مؤسسة التسيير السياحي بسكرة على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لديها لاتخاذ القرارات المالية.

8- المشروع يحقق عوائد للمؤسسة وذلك بالنظر إلى معايير تقييم المشروع الموجبة.

9- من بين أهم العوامل التي يتم الأخذ بها عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة هي خبرة القائمين على نظام المعلومات المحاسبي.

10- المؤسسة تحقق توازن مالي طويل الأجل، مع وجود فائض مالي يسمح لها بتمويل دورات الاستغلال المقبلة.

11- مؤسسة التسيير السياحي بسكرة تكتفي باحتساب خمسة نسب مالية فقط، وهذا من شأنه أن يؤثر على مصداقية القرارات المالية المتخذة.

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على أن "نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفعالة في المؤسسة"، قد تم التوصل إلى صحة هذا الافتراض من خلال الدراسة، حيث وجدنا أن نظام المعلومات المحاسبي يشكل حلقة وصل بين أنظمة المؤسسة المختلفة، لاعتباره المصدر الأساسي لتوفير المعلومات اللازمة التي تعمل على مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها.

- تم التأكد من صحة الفرضية الثانية، المتعلقة "باعتبار نظام المعلومات المحاسبي ركيزة أساسية وذات أهمية في عملية اتخاذ القرار" وذلك لاستناد متخذ القرار عليه عند اتخاذ أي قرار خاصة القرارات المالية.

- بالنسبة للفرضية الثالثة التي نصت على أن "مؤسسة التسيير السياحي بسكرة تعتمد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية"،أُثبتت صحتها فالمؤسسة تقوم باحتساب معايير تقييم المشروع الاستثماري مثل: مؤشر القيمة الحالية الصافية وفترة الاسترداد لتقوم بناءا عليها باتخاذ قرار الاستثمار.

- أما الفرضية الرابعة التي تنص على أن "نظام المعلومات المحاسبي يدعم عملية اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة التسيير السياحي بسكرة"، هذا الافتراض صحيح لأن نظام المعلومات من خلال ما يقدمه من قوائم مالية يساهم في الوصول إلى قرارات مالية أكثر فعالية وإصابة.

التوصيات:

يمكننا اقتراح جملة من التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة كالآتي:

- إعطاء قدر أكبر من الاهتمام من قبل المؤسسة لمسألة تصميم نظام المعلومات المحاسبي والعمل على تطويره بشكل دائم لمسايرة التطورات الحاصلة، بالإضافة إلى الاستعانة بوسائل أكثر تطورا لتسهيل جمع وتحليل البيانات بشكل أسرع.

- ضرورة الاستناد أكثر على المعلومات المتحصل عليها من نظام المعلومات المحاسبي بما يضمن أكبر قدر ممكن من الفائدة لصالح المؤسسة.

- نظرا لظروف عدم الاستقرار التي يشهدها العصر الراهن، لابد من القيام بدراسة المالية لكل المشروعات ولضمان تحقيق الأهداف بأقل التكاليف.

- على مؤسسة التسيير السياحي بسكرة حساب كل النسب المالية اللازمة للاستفادة أكثر من القوائم المالية وكذا اتخاذ قرارات تمويل أكثر دقة.

آفاق البحث:

من خلال هذا الموضوع الذي يمس جوانب متعددة منها حول نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، لذلك يمكن اختصار الآفاق المستقبلية لهذا الموضوع في النقاط التالية:

- استخدامات نظام المعلومات المحاسبي في تشخيص الفرص الاستثمارية.

- تأثير نظام المعلومات المحاسبي في قرار توزيع الأرباح.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- الكتب باللغة العربية:

1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2009.

2- إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

3- حامد العربي الحضيري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

4- حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2011.

5- خليل محمد خليل عطية، "دراسات الجدوى الاقتصادية، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث –كلية الهندسة- " القاهرة، 2008.

6- طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية والإنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

7- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

8- عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2004.

9- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

10- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر 2006.

11- علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

12- غسان اللامي، أحمد العبادي، ناظم رشيد، عمري جمعة، زهية موساي، ثامر البكري، سليمان درمان، يوسف أبوفارة، صالح الشعباني، معتز الدوري، أحمد سليمان، أبي سعيدة الدبوه جي، سعد الكواز، محمد محمود، سناد ، عبد المنعم شلتوني، خليل رجب، نظم المعلومات ودورها في تطوير منظمات الأعمال وتنميتها، مكتبة المجتمع العربي عمان،2012.

13- فياض حمزة الرملي، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة مدخل معاصر لأغراض ترشيد القرارات الإدارية، الأباي للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2011.

14- قاسم إبراهيم الحبيطي، زياد يحي السقا، نظام المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل 2003.

15- كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2005.

16- محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

17- محمد عبد العال النعيمي، مؤيد الفضل، الإحصاء المتقدم في دعم القرار (بالتركيز على منظمات الأعمال الإنتاجية) الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007

18- محمد عبد العليم صابر، نظم المعلومات الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

19- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ط 3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2004.

20- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

21- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات،ط 2، دار وائل للنشر عمان، 2005.

22- نضال محمود الرمحي، زياد عبد الحليم الذيبة، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة، عمان، 2011.

23- هاشم فوزي العبادي، جليل كاظم العارضي، نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2012.

- **الكتب باللغة الأجنبية:**

24- Roland Portait et autres, Les decisions Financières de l'entreprise Méthodes et applications, Edition entièrement refondue, france, 2004.

25- Pascal quiry, Yann Le Fur, vernimmen, Finance d'entreprise, Edition Dalloz Paris,2011.

26- Marie Hélène Delmond, Michel Gautier, Management des systèmes d'information,Edition Dunod, Paris, 2003.

II- الأطروحات:

27- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات الساهمة العامة في فلسطين ، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

28- أنغام يوسف صلاح، المحتوى المعلوماتي للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المستثمرين والمقرضين ومدققي الحسابات الخارجيين، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009-2010.

29- أنور عدنان نجم، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة 2006.

30- بسام محمود أحمد، دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الخصوصية المحدودة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

31- حكيم بن حسان، دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة- مؤسسة G.M.D.LA BELLE لصناعة الفرينة والسميد، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

32- خلاصي مراد، اتخاذ القرار في تسيير الموارد البشرية واستقرار الإطارات في العمل -دراسة ميدانية- بالشركة الوطنية للتبغ والكبريت مركب 18 فيفري، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

33- زوينة بن فرج، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، أطروحة دكتوراه غير منشورة علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

34- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة- مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012.

35- سليمة نشنش، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي دراسة الحالة، مذكرة ماجستير غير منشورة فرع المالية، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005.

36- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم -دراسة حالة- مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة (2000-2002)، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، قسم علوم التسيير،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001-2002.

37- عبد الحكيم سليماني، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية –دراسة حالة- مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، بسكرة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

38- علي حامدي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة- مؤسسة مطاحن الأوراس باتنة، الوحدة الإنتاجية التجارية –أريس- ،مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيذر، بسكرة، 2010-2011.

39- فاطمة ناجي العبيدي، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط،عمان، 2012.

40- مصطفى حميدان حسن حميدان، مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية المالية

مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، أبريل 2010.

41- منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة – دراسة ميدانية –، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة 2009.

42- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات –دراسة حالة- مؤسسة اقتصادية مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

43- نهاد اسحق عبد السلام أبوهويدي، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة،2011.

III- المجلات:

44- ابتهاج اسماعيل يعقوب، علي عبد الرضا طاهر، "العوامل المؤثرة بجودة الأرباح ودورها في تعزيز قرارات المستثمر دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية "، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 101، 2014.

45- أحمد لعماري،" طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 01، 2001.

46- حسين وليد حسين، عبد الناصر علك حافظ، "دراسة تأثير سياسات رأس المال العامل على أرباح أسهم الشركة" مجلة كلية الإسلامية الجامعة ، العدد 15، 2011.

47- خلود عاصم،، محمد إبراهيم، "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية"،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013 .

48- زينب بن تركي، "الأساليب الكمية في صناعة القرار –أسلوب شجرة القرار نموذجا-"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 6، 2009.

49- سلمان حسين عبد الطيار، اوس صباح غني، "تطوير ميكانيكية استعمال المعلومات المحاسبية في صناعة القرار الاستثماري"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 12، 2014.

50- صباح أنور يعقوب، أثر مساهمة إدارة المعرفة في التخطيط الإستراتيجي –دراسة استطلاعية- ، مجلة بحوث مستقبلية ، كلية الحدباء الجامعة، مركز الدراسات المستقبلية،العدد 40، 2012.

51- ضياء حامد الدباغ، وحيد محمود رمو، "دور التقارير المالية في زيادة كفاءة الأسواق المالية –دراسة لعينة من الشركات المساهمة المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية-"، مجلة بحوث مستقبلية، المجلد 3، العدد 12، 2005.

52- عدنان محمد الشدود،"كفاءة القرار الاستثماري في العراق- محافظة ذي قار/دراسة حالة-"، مجلة جامعة ذي قار المجلد 8، العدد 4، 2013.

53- مجيد عبد زيد حمد، "دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات – من وجهة نظر المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 4 2010.

54- محمود جمام، أميرة دباش، "أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية – دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل –"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، ديسمبر 2015.

55- محمود عزت اللحام، أيمن هشام عزريل، "دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي –دراسة ميدانية-"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 49، 2016.

56- مهدي عطية موحي الجبوري، "التمويل السلوكي ودوره في القرارات المالية"، مجلة جامعة بابل، المجلد 22 العدد 4، 2014.

IV- الملتقيات:

57- زغيب مليكة، إلياس بوجغادة، دراسة صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، يومي: 14،2009/04/15.

V- القوانين والمراسيم:

58- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26، المتعلق بتحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 2009/03/25.

الملاحق

الملحق 01:

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 782.000.000 DA

BILAN ACTIF
ARRETE AU 31/12/2011

U = DA

INTITULE	Notes	Montant brut 2011	Amortis/Prov.	Montant Net 2011	Montant Net 2010
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles		599 840,00	492 575,38	107 264,62	113 758,12
Immobilisations corporelles					
Terrains		598 192 368,80	-	598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments	Note 1	720 265 855,59	349 944 036,80	370 321 818,79	358 800 922,90
Autres immobilisations corporelles		789 770 754,00	566 312 512,86	223 458 241,14	209 057 008,30
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		85 994 191,58	-	85 994 191,58	44 876 227,12
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances ratt.		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers	Note 2	390 048 888,42	-	390 048 888,42	340 383 888,42
Impôts différés actif		19 030 915,07	-	19 030 915,07	19 030 915,07
S/TOTAL ACTIFS NON COURANTS		**2 603 902 813,46**	**916 749 125 04**	**1 687 153 688,42**	**1 570 455 088,73**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	Note 3	21 627 726,52	496 283,44	21 131 443,08	21 387 324,72
Créances et emplois assimilés	Note 4				
Clients		99 298 795,01	14 095 927,96	85 202 867,05	88 780 909,88
Autres débiteurs		8 322 429,96	-	8 322 429,96	15 685 248,63
Impôts et assimilés		14 759 503,11	-	14 759 503,11	12 935 265,62
Autres créances et emplois assimilés		-		-	-
Disponibilités et assimilés	Note 5				
Placements et autres actifs fin. cour.		108 298 972,77	48 298 972,77	60 000 000,00	112 510 456,86
Trésorerie		270 506 477,51	-	270 506 477,51	252 025 042,04
S/TOTAL ACTIF COURANT		**522 813 904,88**	**62 891 184,17**	**459 922 720,71**	**503 324 247,75**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 126 716 718,34**	**979 640 309,21**	**2 147 076 409,13**	**2 073 779 336,48**

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 782.000.000 DA

BILAN PASSIF
ARRETE AU 31/12/2011

U = DA

INTITULE	Notes	(N) 2011	(N-1) 2010
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		782 000 000,00	782 000 000,00
Primes et Réserves		852 912 945,34	847 127 870,34
Ecart de réévaluation		27 265 773,81	37 807 949,30
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat de l'exercice		139 949 043,11	115 701 508,06
Autres capitaux propres- report à nouveau		- 31 915 362,80	- 81 131 795,86
S/T CAPITAUX PROPRES	Note 6	**1 770 212 399,46**	**1 701 505 531,84**
PASSIFS NON COURANTS			
Empruts et dettes financières		112 329 900,06	112 329 900,06
Impôts (différés et provisionnés)		-	-
Autres dettes non courantes		53 400 000,00	53 400 000,00
Provisions et produits constatés d'avance		70 631 886,26	72 194 576,17
S/TOTAL PASSIFS NON COURANTS	Note 7	**236 361 786,32**	**237 924 476,23**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		39 078 243,40	39 410 473,03
Impôts		18 981 140,96	21 453 127,07
Autres dettes		82 442 838,99	73 485 728,31
Trésorerie Passif		-	-
S/TOTAL PASSIFS COURANTS	Note 8	**140 502 223,35**	**134 349 328,41**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 147 076 409,13**	**2 073 779 336,48**

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 782.000.000 DA

COMPTE DE RESULTATS
Période du 01/01/2011 au 31/12/2011

INTITULE	Notes	Montant 2011	Montant 2010
Ventes et produits annexes	Note 9	592 679 526,00	542 633 557,73
Variations stocks produits finis et en cours		-	-
Production immobilisée	Note 10	3 342 604,80	5 798 277,00
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		**596 022 130,80**	**548 431 834,73**
Achats consommés	Note 11	146 930 763,08	141 067 657,32
Services extérieurs et autres consommations	Note 12	21 020 527,45	24 362 130,27
CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**167 951 290,53**	**165 429 787,59**
VALEUR AJOUTEE	Note 13	**428 070 840,27**	**383 002 047,14**
Charges de personnel	Note 14	223 161 827,39	200 013 061,14
Impôts taxes et versements assimilés	Note 15	22 833 814,75	21 028 531,87
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	Note 16	**182 075 198,13**	**161 960 454,13**
Autres produits opérationnels	Note 17	15 259 258,13	15 467 246,88
Autres charges opérationnelles	Note 18	2 604 594,63	2 338 905,68
Dotations aux amortissements, prov et P.V	Note 19	65 310 621,92	66 688 455,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions	Note 20	33 387 501,93	24 551 206,38
RESULTAT OPERATIONNEL	Note 21	**162 806 741,64**	**132 951 546,71**
Produits financiers	Note 22	10 963 617,40	9 575 698,10
Charges financières	Note 23	881 477,69	2 661,75
RESULTAT FINANCIER	Note 24	**10 082 139,71**	**9 573 036,35**
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	Note 25	**172 888 881,35**	**142 524 583,06**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Note 26	32 939 838,24	26 823 075,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-	-
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**655 632 508,26**	**598 025 986,09**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**515 683 465,15**	**482 324 478,03**
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**139 949 043,11**	**115 701 508,06**
Eléments extraordinaires (produits) à préciser		-	-
Eléments extraordinaires (charges) à préciser		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	Note 27	**139 949 043,11**	**115 701 508,06**

الملحق 02

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 782.000.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN ACTIF
ARRETE AU 31/12/2012

U=DA

INTITULE	Note	Montant brut 2012	Amortis/Prov.	Montant Net 2012	Montant Net 2011
ACTIFS NON COURANTS	Note 01				
Ecart d'acquisition - Goodwill		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	1.1	1 099 840,00	630 673,37	469 166,63	107 264,62
Immobilisations corporelles			-		
Terrains		598 192 368,80	-	598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		758 435 051,71	370 250 899,12	388 184 152,59	370 321 818,79
Autres immobilisations corporelles		817 442 091,74	598 198 185,16	219 243 906,58	223 458 241,14
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours		99 952 504,45	-	99 952 504,45	85 994 191,58
Immobilisations financières	1.2		-		
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances ratt.		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers		350 048 888,42	-	350 048 888,42	390 048 888,42
Impôts différés actif		22 725 165,10	-	22 725 165,10	19 030 915,07
S/TOTAL ACTIFS NON COURANTS		2 647 895 910,22	969 079 757,65	1 678 816 152 57	1 687 153 688,42
ACTIF COURANT	Note 02				
Stocks et encours	2.1	25 993 813,70	496 283,44	25 497 530,26	21 131 443,08
		-	-		-
Créances et emplois assimilés	2.2	-	-		-
Clients		110 361 770,73	11 737 048,02	98 624 722,71	85 202 867,05
Autres débiteurs		8 385 190,24	-	8 385 190,24	8 322 429,96
Impôts et assimilés		15 412 552,21	-	15 412 552,21	14 759 503,11
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
		-	-		-
Disponibilités et assimilés	2.3		-		
Placements et autres actifs fin. cour.		208 298 972,77	48 298 972,77	160 000 000,00	60 000 000,00
Trésorerie		217 831 158,94	-	217 831 158,94	270 506 477,51
S/TOTAL ACTIF COURANT		586 283 458,59	60 532 304,23	525 751 154,36	459 922 720,71
TOTAL GENERAL ACTIF		3 234 179 368,81	1 029 612 061,88	2 204 567 306,93	2 147 076 409,13

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 782.000.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN PASSIF
ARRETE AU 31/12/2012

U=DA

INTITULE	Note	(N) 2012	(N-1) 2011
CAPITAUX PROPRES	Note 03		
Capital émis	3.1	782 000 000,00	782 000 000,00
Primes et Réserves	3.2	879 271 625,65	852 912 945,34
Ecart de réévaluation	3.3	17 924 402,91	27 265 773,81
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat de l'exercice	3.4	155 941 757,48	139 949 043,11
Autres capitaux propres- report à nouveau		-	- 31 915 362,80
S/T CAPITAUX PROPRES		**1 835 137 786,04**	**1 770 212 399,46**
PASSIFS NON COURANTS	Note 04		
Empruts et dettes financières		112 329 900,06	112 329 900,06
Impôts (différés et provisionnés)		2 029 553,36	-
Autres dettes non courantes		53 400 000,00	53 400 000,00
Provisions et produits constatés d'avance		78 976 965,73	70 631 886,26
S/TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**246 736 419,15**	**236 361 786,32**
PASSIFS COURANTS	Note 05		
Fournisseurs et comptes rattachés		28 177 067,02	39 078 243,40
Impôts		25 359 941,75	18 981 140,96
Autres dettes		69 156 092,97	82 442 838,99
Trésorerie Passif		-	-
S/TOTAL PASSIFS COURANTS		**122 693 101,74**	**140 502 223,35**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 204 567 306,93**	**2 147 076 409,13**

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 782.000.000 DA

COMPTE DE RESULTATS
Période du 01/01/2012 au 31/12/2012

INTITULE	Notes	Montant 2012	Montant 2011
Ventes et produits annexes	Note 6	642 439 105,67	592 679 526,00
Variations stocks produits finis et en cours		-	-
Production immobilisée	Note 7	1 283 011,23	3 342 604,80
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		**643 722 116,90**	**596 022 130,80**
Achats consommés	Note 8	160 924 116,70	146 930 763,08
Services extérieurs et autres consommations	Note 9	19 764 024,76	21 020 527,45
CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**180 688 141,46**	**167 951 290,53**
VALEUR AJOUTEE	Note 10	**463 033 975,44**	**428 070 840,27**
Charges de personnel	Note 11	239 786 496,67	223 161 827,39
Impôts taxes et versements assimilés	Note 12	24 330 300,78	22 833 814,75
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	Note 13	**198 917 177,99**	**182 075 198,13**
Autres produits opérationnels	Note 14	11 473 929,38	15 259 258,13
Autres charges opérationnelles	Note 15	2 753 406,59	2 604 594,63
Dotations aux amortissements, prov et P.V	Note 16	72 412 760,10	65 310 621,92
Reprise sur pertes de valeur et provisions	Note 17	41 921 235,16	33 387 501,93
RESULTAT OPERATIONNEL	Note 18	**177 146 175,84**	**162 806 741,64**
Produits financiers	Note 19	11 464 779,02	10 963 617,40
Charges financières	Note 20	9 314,51	881 477,69
RESULTAT FINANCIER	Note 21	**11 455 464,51**	**10 082 139,71**
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	Note 22	**188 601 640,35**	**172 888 881,35**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	Note 23	34 324 579,54	32 939 838,24
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	Note 24	1 664 696,67	-
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**708 582 060,46**	**655 632 508,26**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**552 640 302,98**	**515 683 465,15**
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**155 941 757,48**	**139 949 043,11**
Eléments extraordinaires (produits) à préciser		-	-
Eléments extraordinaires (charges) à préciser		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	Note 25	**155 941 757,48**	**139 949 043,11**

الملحق 03

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN ACTIF
ARRETE AU 31/12/2013

U=DA

INTITULE	Note	Montant brut 2013	Amortis/Prov.	Montant Net 2013	Montant Net 2012
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	1	2 939 300,00	581 896,66	2 357 403,34	469 166,63
Immobilisations corporelles	2		-		
Terrains		598 192 368,80	-	598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		775 934 986,63	391 861 804,56	384 073 182,07	388 184 152,59
Autres immobilisations corporelles		847 839 880,47	635 039 715,56	212 800 164,91	219 243 906,58
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours	3	181 869 278,08	-	181 869 278,08	99 952 504,45
Immobilisations financières	4		-		
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances ratt.		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers		406 532 246,85	48 298 972,77	358 233 274,08	350 048 888,42
Impôts différés actif		29 958 716,48	-	29 958 716,48	22 725 165,10
S/TOTAL ACTIFS NON COURANTS		**2 843 266 777,31**	**1 075 782 389,55**	**1 767 484 387 76**	**1 678 816 152,57**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	5	27 239 272,62	496 283,44	26 742 989,18	25 497 530,26
		-	-		-
Créances et emplois assimilés	6	-	-		-
Clients		138 728 428,01	14 608 288,48	124 120 139,53	98 624 722,71
Autres débiteurs		6 276 133,21	-	6 276 133,21	8 385 190,24
Impôts et assimilés		3 436 622,43	-	3 436 622,43	15 412 552,21
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
		-	-		-
Disponibilités et assimilés	7		-		
Placements et autres actifs fin. cour.		100 000 000,00	-	100 000 000,00	160 000 000,00
Trésorerie		306 586 619,24	-	306 586 619,24	217 831 158,94
S/TOTAL ACTIF COURANT		**582 267 075,51**	**15 104 571,92**	**567 162 503,59**	**525 751 154,36**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 425 533 852,82**	**1 090 886 961,47**	**2 334 646 891,35**	**2 204 567 306,93**

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN PASSIF
ARRETE AU 31/12/2013

U=DA

INTITULE	Note	(N) 2013	(N-1) 2012
CAPITAUX PROPRES	8		
Capital émis		835 400 000,00	782 000 000,00
Primes et Réserves		887 068 713,65	879 271 625,65
Ecart de réévaluation		8 583 032,01	17 924 402,91
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat de l'exercice		186 567 211,58	155 941 757,48
Autres capitaux propres- report à nouveau		32 341 646,89	-
		-	
S/T CAPITAUX PROPRES		**1 949 960 604,13**	**1 835 137 786,04**
PASSIFS NON COURANTS	9		
Empruts et dettes financières		112 329 900,06	112 329 900,06
Impôts (différés et provisionnés)		746 541,54	2 029 553,36
Autres dettes non courantes		-	53 400 000,00
Provisions et produits constatés d'avance		117 048 288,82	78 976 965,73
S/TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**230 124 730,42**	**246 736 419,15**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		40 578 107,23	28 177 067,02
Impôts		44 423 953,72	25 359 941,75
Autres dettes		69 559 495,85	69 156 092,97
Trésorerie Passif		-	-
S/TOTAL PASSIFS COURANTS		**154 561 556,80**	**122 693 101,74**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 334 646 891,35**	**2 204 567 306,93**

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

COMPTE DE RESULTATS
Période du 01/01/2013 au 31/12/2013

INTITULE	Notes	Montant 2013	Montant 2012
Ventes et produits annexes	11	739 092 492,58	642 439 105,67
Variations stocks produits finis et en cours		-	-
Production immobilisée	12	3 783 255,30	1 283 011,23
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		**742 875 747,88**	**643 722 116,90**
Achats consommés	13	185 808 288,40	160 924 116,70
Services extérieurs et autres consommations	14	25 870 718,20	19 764 024,76
CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**211 679 006,60**	**180 688 141,46**
VALEUR AJOUTEE	15	**531 196 741,28**	**463 033 975,44**
Charges de personnel	16	270 285 232,93	239 786 496,67
Impôts taxes et versements assimilés	17	26 392 643,49	24 330 300,78
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	18	**234 518 864,86**	**198 917 177,99**
Autres produits opérationnels	19	36 903 543,55	11 473 929,38
Autres charges opérationnelles	20	5 563 986,38	2 753 406,59
Dotations aux amortissements, prov et P.V	21	81 067 008,74	72 412 760,10
Reprise sur pertes de valeur et provisions	22	30 863 938,29	41 921 235,16
RESULTAT OPERATIONNEL	23	**215 655 351,58**	**177 146 175,84**
Produits financiers		11 213 161,82	11 464 779,02
Charges financières		-	9 314,51
RESULTAT FINANCIER	24	**11 213 161,82**	**11 455 464,51**
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	25	**226 868 513,40**	**188 601 640,35**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	26	43 046 785,65	34 324 579,54
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	27	2 745 483,83	1 664 696,67
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**821 856 391,54**	**708 582 060,46**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**635 289 179,96**	**552 640 302,98**
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**186 567 211,58**	**155 941 757,48**
Eléments extraordinaires (produits) à préciser		-	-
Eléments extraordinaires (charges) à préciser		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	28	**186 567 211,58**	**155 941 757,48**

الملحق 04

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN ACTIF
ARRETE AU 31/12/2014

U=DA

INTITULE	Note	Montant brut 2014	Amortis/Prov.	Montant Net 2014	Montant Net 2013
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	1	4 574 000,00	1 247 356,67	3 326 643,33	2 357 403,34
Immobilisations corporelles	2		-		
Terrains		598 192 368,80	-	598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		818 146 674,92	417 549 213,86	400 597 461,06	384 073 182,07
Autres immobilisations corporelles		1 010 576 516,47	642 002 610,99	368 573 905,48	212 800 164,91
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours	3	34 172 396,50	-	34 172 396,50	181 869 278,08
Immobilisations financières	4		-		
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances ratt.		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers		555 982 246,85	48 298 972,77	507 683 274,08	358 233 274,08
Impôts différés actif		34 467 932,15	-	34 467 932,15	29 958 716,48
S/TOTAL ACTIFS NON COURANTS		3 056 112 135,69	1 109 098 154,29	1 947 013 981 40	1 767 484 387,76
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	5	33 035 814,57	-	33 035 814,57	26 742 989,18
		-	-		-
Créances et emplois assimilés	6	-	-		-
Clients		138 400 576,40	12 581 498,04	125 819 078,36	124 120 139,53
Autres débiteurs		12 312 551,16	-	12 312 551,16	6 276 133,21
Impôts et assimilés		3 546 226,62	-	3 546 226,62	3 436 622,43
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
		-	-		-
Disponibilités et assimilés	7		-		
Placements et autres actifs fin. cour.		-	-	-	100 000 000,00
Trésorerie		242 316 496,90	-	242 316 496,90	306 586 619,24
S/TOTAL ACTIF COURANT		429 611 665,65	12 581 498,04	417 030 167,61	567 162 503,59
TOTAL GENERAL ACTIF		3 485 723 801,34	1 121 679 652,33	2 364 044 149,01	2 334 646 891,35

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN PASSIF
ARRETE AU 31/12/2014

U=DA

INTITULE	Note	(N) 2014	(N-1) 2013
CAPITAUX PROPRES	8		
Capital émis		835 400 000,00	835 400 000,00
Primes et Réserves		986 467 572,12	887 068 713,65
Ecart de réévaluation		-	8 583 032,01
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat de l'exercice		168 021 673,03	186 567 211,58
Autres capitaux propres- report à nouveau		71 317,08	32 341 646,89
		-	
S/T CAPITAUX PROPRES		**1 989 960 562,23**	**1 949 960 604,13**
PASSIFS NON COURANTS	9		
Empruts et dettes financières		112 329 900,06	112 329 900,06
Impôts (différés et provisionnés)		2 062 333,34	746 541,54
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance		121 153 624,46	117 048 288,82
S/TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**235 545 857,86**	**230 124 730,42**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		45 782 512,52	40 578 107,23
Impôts		39 747 920,85	44 423 953,72
Autres dettes		52 141 389,24	69 559 495,85
Trésorerie Passif		865 906,31	-
S/TOTAL PASSIFS COURANTS		**138 537 728,92**	**154 561 556,80**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 364 044 149,01**	**2 334 646 891,35**

SGP - "TOURISME & HOTELLERIE"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

COMPTE DE RESULTATS
Période du 01/01/2014 au 31/12/2014

INTITULE	Notes	Montant 2014	Montant 2013
Ventes et produits annexes	11	804 347 613,13	739 092 492,58
Variations stocks produits finis et en cours		-	-
Production immobilisée	12	4 367 673,00	3 783 255,30
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		**808 715 286,13**	**742 875 747,88**
Achats consommés	13	200 007 293,00	185 808 288,40
Services extérieurs et autres consommations	14	26 891 860,03	25 870 718,20
CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**226 899 153,03**	**211 679 006,60**
VALEUR AJOUTEE	15	**581 816 133,10**	**531 196 741,28**
Charges de personnel	16	304 579 575,37	270 285 232,93
Impôts taxes et versements assimilés	17	29 441 942,93	26 392 643,49
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	18	**247 794 614,80**	**234 518 864,86**
Autres produits opérationnels	19	17 095 664,78	36 903 543,55
Autres charges opérationnelles	20	4 151 152,57	5 563 986,38
Dotations aux amortissements, prov et P.V	21	87 561 579,83	81 067 008,74
Reprise sur pertes de valeur et provisions	22	14 606 317,23	30 863 938,29
RESULTAT OPERATIONNEL	23	**187 783 864,41**	**215 655 351,58**
Produits financiers		16 087 500,68	11 213 161,82
Charges financières		866 253,12	
RESULTAT FINANCIER	24	**15 221 247,56**	**11 213 161,82**
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	25	**203 005 111,97**	**226 868 513,40**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	26	45 802 110,57	43 046 785,65
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	27	10 818 671,63	2 745 483,83
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**856 504 768,82**	**821 856 391,54**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**688 483 095,79**	**635 289 179,96**
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**168 021 673,03**	**186 567 211,58**
Eléments extraordinaires (produits) à préciser		-	-
Eléments extraordinaires (charges) à préciser		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	28	**168 021 673,03**	**186 567 211,58**

الملحق 05

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN ACTIF
ARRETE AU 31/12/2015

U=DA

INTITULE	Note	Montant brut 2014	Amortis/Prov.	Montant Net 2015	Montant Net 2014
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition - Goodwill		-	-	-	-
Immobilisations incorporelles	1	5 764 000,00	2 373 006,66	3 390 993,34	3 326 643,33
Immobilisations corporelles	2		-		
Terrains		598 192 368,80	-	598 192 368,80	598 192 368,80
Bâtiments		814 459 762,03	432 476 653,50	381 983 108,53	400 597 461,06
Autres immobilisations corporelles		999 850 092,72	657 556 300,38	342 293 792,34	368 573 905,48
Immobilisations en concession		-	-	-	-
Immobilisations encours	3	39 819 566,70	-	39 819 566,70	34 172 396,50
Immobilisations financières	4		-		
Titres mis en équivalence		-	-	-	-
Autres participations et créances ratt.		-	-	-	-
Autres titres immobilisés		-	-	-	-
Prêts et autres actifs financiers		628 191 352,33	48 298 972,77	579 892 379,56	507 683 274,08
Impôts différés actif		33 326 514,92	-	33 326 514,92	34 467 932,15
S/TOTAL ACTIFS NON COURANTS		**3 119 603 657,50**	**1 140 704 933,31**	**1 978 898 724 19**	**1 947 013 981,40**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	5	30 489 476,91	-	30 489 476,91	33 035 814,57
		-	-	-	-
Créances et emplois assimilés	6	-	-	-	-
Clients		152 892 342,37	7 939 644,67	144 952 697,70	125 819 078,36
Autres débiteurs		13 321 372,37	-	13 321 372,37	12 312 551,16
Impôts et assimilés		1 934 697,96	-	1 934 697,96	3 546 226,62
Autres créances et emplois assimilés		-	-	-	-
		-	-		-
Disponibilités et assimilés	7		-		
Placements et autres actifs fin. cour.		-	-	-	-
Trésorerie		252 806 914,44	-	252 806 914,44	242 316 496,90
S/TOTAL ACTIF COURANT		**451 444 804,05**	**7 939 644,67**	**443 505 159,38**	**417 030 167,61**
TOTAL GENERAL ACTIF		**3 571 048 461,55**	**1 148 644 577,98**	**2 422 403 883,57**	**2 364 044 149,01**

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

CONSOLIDE ENTREPRISE

BILAN PASSIF
ARRETE AU 31/12/2015

U=DA

INTITULE	Note	(N) 2015	(N-1) 2014
CAPITAUX PROPRES	8		
Capital émis		835 400 000,00	835 400 000,00
Primes et Réserves		1 059 710 562,23	986 467 572,12
Ecart de réévaluation		-	-
Ecart d'équivalence		-	-
Résultat de l'exercice		160 059 736,50	168 021 673,03
Autres capitaux propres- report à nouveau		-	71 317,08
		-	
S/T CAPITAUX PROPRES		**2 055 170 298,73**	**1 989 960 562,23**
PASSIFS NON COURANTS	9		
Empruts et dettes financières		123 706 596,43	112 329 900,06
Impôts (différés et provisionnés)		2 184 041,66	2 062 333,34
Autres dettes non courantes		-	-
Provisions et produits constatés d'avance		116 946 649,64	121 153 624,46
S/TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**242 837 287,73**	**235 545 857,86**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		36 215 166,21	45 782 512,52
Impôts		37 874 854,93	39 747 920,85
Autres dettes		50 306 275,97	52 141 389,24
Trésorerie Passif		-	865 906,31
S/TOTAL PASSIFS COURANTS		**124 396 297,11**	**138 537 728,92**
TOTAL GENERAL PASSIF		**2 422 403 883,57**	**2 364 044 149,01**

GROUPE - "H -T- T"
EPE / E.G.T BISKRA
SPA AU CAPITAL DE 835.400.000 DA

COMPTE DE RESULTATS
Période du 01/01/2015 au 31/12/2015

INTITULE	Notes	Montant 2015	Montant 2014
Ventes et produits annexes	11	811 549 710,99	804 347 613,13
Variations stocks produits finis et en cours		-	-
Production immobilisée	12	2 227 506,42	4 367 673,00
Subventions d'exploitation		-	-
PRODUCTION DE L'EXERCICE		**813 777 217,41**	**808 715 286,13**
Achats consommés	13	201 377 638,79	200 007 293,00
Services extérieurs et autres consommations	14	23 846 907,37	26 891 860,03
CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		**225 224 546,16**	**226 899 153,03**
VALEUR AJOUTEE	15	**588 552 671,25**	**581 816 133,10**
Charges de personnel	16	294 335 515,97	304 579 575,37
Impôts taxes et versements assimilés	17	29 984 306,34	29 441 942,93
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	18	**264 232 848,94**	**247 794 614,80**
Autres produits opérationnels	19	4 146 212,67	17 095 664,78
Autres charges opérationnelles	20	6 269 212,17	4 151 152,57
Dotations aux amortissements, prov et P.V	21	87 604 855,54	87 561 579,83
Reprise sur pertes de valeur et provisions	22	14 836 831,25	14 606 317,23
RESULTAT OPERATIONNEL	23	**189 341 825,15**	**187 783 864,41**
Produits financiers		11 676 633,60	16 087 500,68
Charges financières		-	866 253,12
RESULTAT FINANCIER	24	**11 676 633,60**	**15 221 247,56**
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT	25	**201 018 458,75**	**203 005 111,97**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	26	39 695 596,70	45 802 110,57
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	27	- 1 263 125,55	10 818 671,63
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**844 436 894,93**	**856 504 768,82**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**684 377 158,43**	**688 483 095,79**
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**160 059 736,50**	**168 021 673,03**
Eléments extraordinaires (produits) à préciser		-	-
Eléments extraordinaires (charges) à préciser		-	-
RESULTAT EXTRAORDINAIRE		-	-
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	28	**160 059 736,50**	**168 021 673,03**